الثقة السياسية

عوامل الهدم والبناء

أ. وفاء علي علي داوود
مدرس العلوم السياسية المساعد
جامعة بني سويف

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مقدمة

إن مفهوم الثقة السياسية مفهوم مثقل بالقيم والمعاني، فله معنى بدهي لدى الشخص العادي ومعنى دقيق لدى الخبراء والأكاديمين في التخصصات المختلفة مثل علم النفس، والاجتماع، وعلم الاقتصاد، وعلم السياسية[1]. فقد سعى العلماء في العقدين الماضيين إلى فحص الثقة في المنظمات الاجتماعية لبناء تفاهم مشترك وبناء الثقة بين الأباء والأبناء، والتي تطورت إلى دراسة العلاقة بين الأفراد في المجتمعات، فالمديرون يهتمون ببناء الثقة بين اعضاء الفريق بهدف اتمام المهام على أكمل وجه، والباحثون في علم الاقتصاد يحرصون على بناء الثقة في المعاملات التجارية، ويدرس علم النفس الكفاءة والخصائص الشخصية لدفع الأفراد للجدارة بالثقة، كما اهتم علماء السياسية بصنع السياسات وعملية إتخاذ القرار ودراسة الثقة في العديد من المجالات لمعرفة الإتجاهات العامة نحو النظام السياسي ومؤسساته المختلفة.

ورغم ان المفهوم قديم قدم الأزل، حيث تمتد جذوره إلى كونفوشيوس في الفترة (٤٧٩- ٥٥١) قبل الميلاد، والذي اعتبر ان هناك ثلاثة مكونات اساسية للحكومة الناجحة وكان في مقدمتها الثقة ثم الطعام واخيراً السلاح، إلا ان المفهوم لم يأخذ مكانته في علم السياسية ذلك الوقت، وتنامت فيما بعد الإسهامات المختلفة حوله، وأصبحت "الثقة" كلمة رنانة في ادبيات علم السياسة بصورة غير مسبوقة، لاسيما في مجتمعات ما بعد الحداثة؛ مما ساعد على تعدد مجالاتها ومستوياتها، وتنوع اشكالها، وطرق قياسها. كل هذا يثير التساؤل حول جذور الثقة، وعوامل بنائها، وإذا ما كان لها تاريخ؟ وللإجابة على هذا التساؤل من خلال البحث والتفحيص، تبين ان بعض الباحثين يشيرون إلى ان أول ظهور لمفهوم الثقة السياسية في نطاق العلاقات الدولية والدبلوماسية كان مع عقد مؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا عام ١٩٧٥، وذلك للإتفاق على مقايس بناء الثقة بين ممثلي الدول سعياً للإتفاق حول تبادل

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المعلومات تجاه عمليات التسلح والأنشطة العسكرية. إلا ان الثقة ترجع لأبعد من ذلك في نطاق العلاقات الدولية، فإن لم يكن هناك ثقة بين الفواعل الدولية لما كان هناك مجال للحديث عن صلح وستفاليا عام ١٨١٥؛ ولم يكن المجتمع الدولي قد توافق على إنهاء الحرب العالمية الأولى وإنشاء عصبة الأمم عام ١٩١٩؛ ولولا الثقة لما كان هناك وجود لمنظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥.

وعلى صعيد العلوم الاجتماعية، امتدت جذور الثقة السياسية إلى القرن الـ١٧ مع إسهامات الفليسوف الإنجليزي جون لوك الذي يعتبر الأب الروحي للمفهوم، مشيراً إليه باعتباره المفهوم المركزي للعقد الاجتماعي، كما أكد على اهميته في تشكيل حكومة مدنية جيدة في مقالة له بعنوان "Second Treatise of Government". كما ظهرت الثقة في إطار معارك الثورة الفرنسية مع قيام النظم الملكية[٢] بحملات ترويجية تحت مسمى ثقة الدولة عام ١٨٤٨.

وفي عام ١٩٢٠ تعزز الاهتمام بالثقة السياسية في ظل ازمة الثقة التي شهدتها الحكومة الألمانية[٣]. ومع ذلك لم يكن موضوع الثقة السياسية موضوعا جوهريا في العلوم الاجتماعية إلا مع بداية الستنيات والسبعينات خاصة مع ملاحظة انخفاض مستويات الثقة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية وقلق الحكومة من فقدان الشرعية والثقة فيها[٤].

وعن جذور المفهوم في علم السياسة، نجده يعود إلى إسهامات جابرييل الموند وسدني فيربا عام ١٩٦٣، في كتابهما الشهير "الثقافة المدنية" حيث اعتبرا الثقة أحد عناصر الثقافة الديمقراطية. إلا ان الثقة ومعرفتها بالثقة السياسية تنامى خلال الستنيات من خلال اسهامات ديفيد ايستون وجامسيون عام ١٩٦٥؛ لكن تم تناول المفهوم إبان هذه الفترة تحت مسمى "الدعم السياسي"، واعتبره إيستون أحد مكونات الدعم السياسي، وبدأ مفهوم الثقة السياسية يعتلي اهتمام باحثي علم السياسية مع الجدال الأمريكي الشهير بين ه.ميلر[٥] وجاك سيترين[٦] عام ١٩٧٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد حدثت نقلة نوعية في سياق المفهوم مع إسهامات كل من دييجو جامبيتا وروبرت بوتنام في كتابهما " Making Democracy Work"، حيث ربطا الثقة السياسية بنظريات راس المال الاجتماعي والمجتمع المدني، ومن هنا تتعددت وتنوعت الاسهامات حول المفهوم مما أدى لتعقده وتعددت جوانبه خاصة مع تداوله في العلوم الاجتماعية وربطه بالظواهر الاجتماعية.

ولم يتوقف الجدال إلى هذا الحد بل ظهرت عدة نظريات لتفسير وتشريح مفهوم الثقة السياسية، وكان من اهمها النظريات الثقافية والنظريات المؤسسية. وهنا ذهب البعض إلى اعتبار الثقة السياسية إحدى النظريات الأساسية لعلم السياسة، منتقداً ربطها بنظريات راس المال الاجتماعي، أو مفهوم الدعم السياسي. وإنطلاقاً من هذه الإشكالية تأتي هذه المقالة لتسليط الضوء على إشكالية تعريف مفهوم الثقة السياسية، وتأصيل أطره النظرية، من خلال أربعة محاور رئيسية، يركز الأول على الدلالات اللغوية واللفظية لمفهوم الثقة السياسية، بينما يسعى الثاني إلى تشريح مفهوم الثقة السياسية، وذلك من حيث النشأة والتطور، من خلال استعراض إتجاهات تعريف المفهوم، بينما يهتم المحور الثالث بتصنيفات الثقة السياسي، في حين ينهض المحور الرابع بأسباب تآكل الثقة السياسية وشروط وعوامل بنائها.

أولاً: الدلالات اللغوية واللفظية لمفهوم الثقة السياسية

بالرجوع إلى رواد البحوث السياسية المتخصصة في دراسات الثقة السياسية نلحظ تعدد الدلالات والجذور اللغوية للمفهوم، والتي تعود إلى الحضارة اليونانية القديمة حيث كانت تشير للمفهوم بكلمتين (Pistis) و(Apista)، بينما استخدمت الحضارة الرومانية كلمتين (Fides) و(Fiducio)، اللتان تشيران إلى المعاني المضادة لكل من (Sollicitudo)، و(Fraus)، و(Perfial)، و(Infamia). بينما عُرفت الثقة في العصور

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الوسطى بكلمة (Bheidh)، وتعني الأمان وعدم الخوف، وتقترب إلى معاني الإقناع والاعتماد والإيمان والثقة والترابط والتشابك[٧].

ففي اليونانية والرومانية، تشكلت كلمة الثقة (Confidence) من معاني قريبة إلى الإيمان والثقة (Trust) والقناعة والطاعة. وفي الإسهامات السياسية لأفلاطون عن الدولة عرفت(Pistis)- التي تشير إلى الثقة- بالإيمان والقدرة المعرفية للمعارضة، كما انها تعبر عن روح الدولة وقدرتها على تبين العلم المادي. بينما تعكس(Apista) الضعف في الإيمان. وأن الشخص الذي يمارس(Pistis) هو الشخص الذي يخبر الآخرين بالحقيقة ويعطي النصائح لهم وفقا للمنظومة القيمية والمبادئ الأخلاقية في المجتمع. وتظهر الثقة بهذا المعنى في كتابات ارسطو حول الصدق والفضيلة[٨]. كما تشير كلمة(Pistis) إلى تكامل المجتمع اليوناني، ولعل هذا يفسر تناول الحضارة اليونانية لما يسمى بـ "تكامل الثقة ودولة المعرفة". ورغم استخدام عبارات مثل "ثق في نفسك" أو "كن واثقاً"، إلا أنهم وقفوا عند هذا الحد؛ وهو ربط الثقة بالمعرفة، ولم يطور أفلاطون أو الرواقيون (Stoics) مفهوم الثقة.

وقد استخدم الرومانيون اللاتنيون كلمتين للتعبير عن الثقة وهما: (Fides/Fiducia) وكانت معاني هذه الكلمات مختلفة قليلاً. فتشير كلمة(Fiducia) إلى الإعتماد والثقة المستقرة التي تتكون من شقين هما: الثقة في النفس والثقة في الآخرين، وذلك بالمعاني والدلالات المادية والمعنوية. وتتميز الثقة بالنفس بالدلالة الإيجابية حيث تعزز العلاقة بين السياسيين والفنانيين والجنود، ويُعد هذا التوجه الإيجابي أساسا لتكوين علاقات الثقة وهو جوهر (Fides)، وفي هذا الإطار أشار هاينز إلى الثقة على انها هدية وتقدير متبادل. وقسم كلمة(Fides) إلى قسمين:

أ- الأول الثقة بمعنى (que je donneconfiance): اي فعل شيء ما تجاه شخص آخر.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ب-الثاني الثقة بمعنى (confiance que j'obtiens): وهي الثقة القائمة على ضمانة الإعتماد والإيمان في الآخر.

وعن الإمبراطورية الرومانية، كان تاريخ الرعايا الرومانية يقوم على التعاملات بالمبادئ الأخلاقية وليست القانونية، وتعتبر(fides) و(fiducia) رموزا للمكانة الاجتماعية للفرد؛ حيث تعتمد الثقة على المكانة الشخصية وسمعة الفرد وكرامته. وتستند (Ignominia) على إعلان المؤسسات العامة و(infamia) على الرأي العام، وتمثل عقوبة على خيانة الثقة.

وارتبط مفهوم الثقة في الديانة المسيحية بمفهوم الإيمان والثقة في الله (Kerygma)، على اعتبار ان العلاقة مع الله لا تشمل أي شكل من اشكال التفاعل. ويقصد بالثقة تلك العلاقة التي تقوم بين الشعب وربه التي تتوقف على معجزات الله – عز وجل- مع شعبه وكان يسمى هذا النوع من الثقة بـ (fiducia). ونتيجة تاثيرات ترجمة الكتب المقدس من اليونانة القديمة إلى اللغة اللاتينية أصبحت كلمة (fiducia) تعادل كلمة (parrhesia) التي تندرج تحتها عديد من المفاهيم مثل تفاهمات الثقة، وأخذ معنى كلمة (parrhesia) من حرية التعبير، وأن يكون الشخص حراً اخلاقياً والتي تعكس تفسير الأفكار الموجودة في التقاليد الهيلينية لليهود.

ومن هنا نلاحظ ان الحضارة اليونانية والرومانية تناولت مفهوم الثقة باستخدام كلمات أخرى، تدور في فلك المنظومة الأخلاقية؛ اي المفاهيم الأخلاقية والقيمية، مثل الإيمان والإعتماد والقناعة، التي تتعلق جميعها بالسلوكيات السليمة والتفاعلات الاجتماعية، ولم تتطرق إلى المفهوم من المنظور السياسي باستثناء ربط الثقة بدولة المعرفة.

وفي اللغة الإنجليزية، نجد ان قاموس Webster's new world dictionary and thesaurus عرف الثقة بانها الإعتقاد بالصدق

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والاعتمادية على الآخر، أي الاعتقاد والإيمان بمصداقية الحكومة تجاه مواطنيها. وهذا التعريف يقترب بشكل أو بآخر من تعريف الثقة في اللغة اللاتينية بـ (confidencia) التي تعني:

١- الجراة والشجاعة التي تأتي من وعي الفرد بقيمته، وذلك لمواجهة التحديات بكل ثقة.
٢- شعور شخص يعتمد على شخص آخر، استناداً على الصداقة والثقة المتبادلة.
٣- الشعور بالأمان نتيجة استقرار المعاملات التجارية والوضع السياسي.

ويستشف من هذا التعريف ان الثقة تعبر عن حالة نفسية تعكس علاقة الفرد بالآخر، ويمكن تجسيد الآخر في النظام السياسي أو احد مكوناته، سواء على المستوى المؤسسي، أو مستوى النخبة السياسية، ويعتبر هذا الآخر محور بحوث إشكالية الثقة السياسية وبناء الشرعية.

وفيما يتعلق بالمفهوم في اللغة العربية، عرف المعجم العربي الثقة بأنها (وثق): يوثق وثاق فهو وثيق، وان الثقة إذا إشيرت للشخص تعني قويا وواثقا في عمله، والثقة للشيء وغيره تعني ثبت (وثق المسمار في الحائط)، والثقة للشخص اي الشخص اخذ بالثقة، والشخص من الأمر:اي كان متيقناً منه. ووثق يثق ثقة وموثقاً فهو واثق، إئتمنه فهو موثوق به، والثقة: أي طرح الثقة بالحكومة، وان الثقة تستخدم للأقوال والأفعال وكذلك للمثنى والجمع[٩]. بينما اشار قاموس إلياس العصري إلى الثقة بـ trust، اي ثقة واعتماد وإتكال، وتعويل وأمانة واشار إلىtrustworthy وtrusty بأنها ثقة يوثق به، ويركن إليه وامين وصادق العهد[١٠]. في حين لم يذكر قاموسا الوسيط والقاموس المصري مفهوم الثقة.

وفي هذا السياق، عرفت موسوعة السياسة الثقة من منظور الثقة الوزارية مشيرة إلى جذور المصطلح التي تعود إلى القانون الدستوري

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

معرفه الثقة بـ "الموافقة التي تمنحها الأكثرية النيابية للحكومة أو الوزارة عقب تشكيلها وتقدمها بالبيان الوزاري لسياستها العامة او بعد ذلك، وأثناء حياة الوزارة بمناسبة مناقشة البرلمان لسياستها. وتتخذ الثقة شكل التصويت على بيان الحكومة أو سياستها، ويجرى طرحها واستجوابها تبعاً لتقصيرها في ممارسة الحكم، وسحب الثقة من الحكومة أو الوزارة يؤدي إلى استقالتها وتخليها عن مقاليد الحكم"(١١).

ولم يختلف تعريف القاموس السياسي للثقة عن موسوعة السياسة، إلا انه استخدم مصطلح حكومة الأغلبية البرلمانية بدلاً من حكومة الأكثرية، مضيفاً ان مبدا طرح الثقة الوزارية على اساس المسئولية السياسية للوزارة، والمتمثلة في نظم الحكم الديمقراطية البرلمانية وكذلك في الحكم الملكي والجمهوري او النظم المختلطة؛ لكنه لا يوجد في النظام الرئاسي. ويقوم رئيس الدولة باختيار رئيس الوزراء الذي يتمتع حزبه بأغلبية داخل البرلمان، او بدعم إئتلاف حزبي؛ وبالتالي فالحزب أو الإئتلاف صاحب الأغلبية المطلقة في الهيئة التشريعية يكون حائزًا على ثقة الأغلبية(١٢).

ثانياً: إتجاهات تعريف مفهوم الثقة السياسية

يعتبر مفهوم الثقة السياسية من اكثر المفاهيم اهمية للدول الديمقراطية لضمان السير الصحيح للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلا ان تناوله لم يقتصر على الحكومة الحائزة على الأغلبية أو مدى مصدقية الآخر والإيمان به، بل إتسعت إجتهادات تعريفه، فلم يقتصر الجدل على دلالاته وجذوره اللغوية واللفظية، وإنما أخذ أشكالا وصوراً مختلفة مع تطرق عدد من المفكرين التقليديين أمثال توماس هوبز وجون لوك وماكس فيبر في تناول مفهوم الثقة كعنصر جوهري من منظور نظريات رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني. وفي البحوث الحديثة، اتسع نطاق الثقة السياسية ليشمل النمو الاقتصادي والصحة والرضاء العام والاستقرار الديمقراطي، بالإضافة إلى ثقة المواطن في

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المكونات المختلفة للنظام السياسي، والمؤسسات السياسية، وقيم ومبادئ المجتمع السياسي.

إن الثقة السياسية مصطلح متنازع عليه في الأدبيات نتيجة طبيعته العلائقية، الأمر الذي ادى إلى خلط وتعدد المصطلحات المستخدمة للإشارة إليه، وبعضها يأتي ليعني المعنى الذي عليه المفهوم نفسه، واحيانا أخرى يراد بها نوعا من انواع الثقة، او احد مستوياتها. فعلى سبيل المثال، يستخدم بعض الباحثين[١٣] مصطلح الثقة العامة او ثقة الجمهور[١٤] Public Trust الذي يشير إلى مفهوم الثقة المجتمعية[١٥]، واحيانا اخرى يُستخدم مصطلح الثقة في العناصر السياسية او الدعم السياسي أو الثقة في المؤسسات السياسية، او يستخدم مصطلح الثقة السياسية trust/confidence، او الثقة المؤسسية. ولوحظ ان الباحثين يستخدمون هذه المصطلحات كمتشابهات، إلا ان هناك اختلافات فيما بينها. فعلى سبيل المثال، هناك فرق بين الثقة كـ trust والثقة[١٦] كـ confidence. وتعتبر الثقة السياسية بمعنى political trust هي الأكثر إنتشاراً في ادبيات العلوم السياسية، وهي المصطلح العام الذي يشير إلى الثقة في النظام السياسي ككل.

ومن ناحية آخرى، لوحظ الارتباك في تناول المفهوم والتركيز على جزء معين من الثقة السياسية ومحاصرة الجزء في الكل، حيث نجد العديد من الأدبيات تربط مصطلح الثقة السياسية بالثقة في الحكومة؛ الذي يشير إلى الثقة او عدم الثقة في هذا الكيان السياسي، وهو احد مكونات النظام السياسي، وليس النظام ككل. اما الثقة السياسية فتشير إلى الثقة في النظام السياسي ككل ومرتبطة بالرضا تجاه العملية الديمقراطية بينما تشير الثقة في المؤسسات السياسية إلى الثقة في البرلمان او مجلس الوزراء او الشرطة او القضاء، والتي تعتبر جزءا من الثقة السياسية[١٧].

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومن هذا المنطلق، تنامت العديد من الإتجاهات المختلفة والمتباينة في تعريف مفهوم الثقة السياسية، فوفقاً لدراسة هاريسون ماكنات عام ٢٠٠١، وجد أكثر من 65 مقالاً يتناول المفهوم، منها ٢٣ مقالاً يتناوله من منظور علم النفس، و٢٣ مقالاً يُعرف الثقةَ استناداً للجوانب الإدارية والاتصالية، بينما ركز ١٩ مقالاً على مجالات متعددة تربط الثقة بمجالات علم الاجتماع والاقتصاد والعلوم السياسية[١٨]، ولوحظ ان اغلب التعريفات ربطت الثقة بعدد من المفاهيم والقيم، مثل النية والإيمان، والإعتقاد، والتوقع، والسلوك او التصرف وما إلى غير ذلك. ويمكن تصنيف هذه التعريفات في ثلاثة إتجاهات رئيسية: الأول يربط الثقة بالمنظومة القيمية والأخلاقية في المجتمع، والثاني يربطها بأنماط السلوك السياسي. والثالث يربطها بالدعم السياسي الذي يجمع بين المنظومة القيمية والسلوكية في تعريف الثقة السياسية.

١- إتجاه يربط تعريف الثقة السياسية بالمنطومة القيمية والأخلاقية

ركز هذا الإتجاه في تعريفه للثقة السياسية على المكون القيمي والأخلاقي[١٩]، حيث يعتبرها علاقة بين اثنين أو اكثر تقوم على الإعتقاد والتوقع الإيجابي حول نوايا أو سلوكيات الآخر سواء كانوا افرادا أو مؤسسات، وتتنوع حسب السلوك وهي نتاج الخبرات الماضية، ومدى الإلتزام بالمعايير الأخلاقية لهذا الآخر [٢٠]، والتاكيد على ان الثقة تحمل دلالة اقوى من الأمل[٢١]. ووصف انصار هذا الإتجاه الثقة الاجتماعية أو الثقة بين الأشخاص بالثقة التلقائية/الافتراضية أي تلك الثقة التي يكتسبها الفرد بشكل تلقائي في المراحل الأولى للتنشئة الاجتماعية. واضافوا ما يسمى بالثقة المنتشرة اي تلك الثقة الداعمة والمتسببة في كل شيء إيجابي.

وقد استخدم هذا الإتجاه العديد من القيم التي ربطها بتعريف الثقة السياسية، ومن هذه القيم قيمة الإيمان[٢٢]، وقيمة التعاون[٢٣]، وذلك على اعتبار أن الأشخاص متعاونون بطبعهم ويثقون في بعضهم البعض؛ الأمر

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الذي يساعدهم على الإنخراط تلقائياً في الأنشطة السياسية، وكون الثقة سياسة نافعة للمجتمعات البشرية وملائمة للظروف والمواقف التي تفتقر للمعرفة، وان التعاون المحرك الأساسي للثقة. وكان من أبرز من ربط الثقة بقيمة التعاون كل من جابرييل الموند وسيدني فيربا، وفيهرFehr وجينتنس ودان وريديلي، وجيدنز، وجيف، ووالكر.

كما ربط هذا الإتجاه تعريف الثقة السياسية بقيم التنبؤ والاستقراء[٢٤]، حيث يرى أن الثقة السياسية عبارة عن المبارات المتصورة بين التوقعات والواقع[٢٥]، وتتوقف درجة الثقة على القدرة التنبؤية بنجاح أو فشل الوضع الاقتصادي أو السياسي أو غيره من المجالات محل الثقة، وحلل هذا الإتجاه دور الثقة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مشيراً إلى أنه لا يوجد سيناريو لأي موضوع إلا ويقوم الفرد باستقراء المستقبل حوله، ويشمل التوقع العديد من النواحي مثل تاريخ وخلفيات التفاعلات الاجتماعية والسمات الشخصية والظروف الاجتماعية والمؤسسية، وإنطلاقاً من ذلك تقوم الثقة على علاقة دائرية متكاملة؛ أي العلاقة الدائرية بين المخاطر والأفعال/الإجراءات. ولم يُقصر علاقات الثقة على الأفراد بل أشار إلى الثقة في الشركات/ المؤسسات أو أي كيان يتم عمل استقراء حوله[٢٦]. وممن ربط تعريف الثقة بقيمة التنبؤ كان كل من ليوهارمن وبريمان، ودينتيرلس، ولثوج وميلر وفوكوياما، وبروت وكيميل وكريد ومايلز وايت بيك ووليامز.

ونتيجة ربط تعريف الثقة السياسية بقيمتي التعاون والتنبؤ[٢٧]، تم التطرق إلى ما يسمى بالعلاقة السببية والتكاملية بين هذه القيم والثقة السياسية، وذلك باعتبار الثقة توقع تعاون الآخر بما في ذلك توقع مواقفه وسماته الشخصية. وانها توقع محدد تجاه تصرفات الآخرين وصفاً هذه التصرفات بالمفيدة وغير الضارة، وتشمل هذه التوقعات مختلفة المستويات بدءاً من العلاقات الشخصية وصولا للمؤسسات الاجتماعية. وبالتالي تقوم الثقة بتسهيل عملية التعاون والتفاعلات الاجتماعية مثل العلاقات الأسرية والصداقة والأعمال التي تعتمد على تشارك الخبرات

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

السلوكية. وفي هذا السياق أشار جامبيتا إلى عدد من القيم السلبية التي قد ترتبط بالثقة مثل الخيانة والإشقاق مشير إلى إمكانية توقع الخطر في حالة الثقة بشكل أكبر من إمكانية توقع الفائدة او الخير[٢٨].

وعلى صعيد متصل بإتجاهات تعريف مفهوم الثقة السياسية، أشار ديمتري إلى أن الثقة السياسية عملية، تشمل الأطر الزمنية الثلاثة (الماضي والحاضر والمستقبل)[٢٩]، وانتقد علماء الاجتماع في دراستهم للثقة على اانها متغير، مؤكداً على ان الثقة بانواعها الثلاثة – التي سيشار إليها لاحقاً- عملية تخلق وتتطور، وان غياب مفهوم جيد للثقة يؤكد الطابع الزمني لها، وتاريخها الذي تمتد جذوره للخبرات المعرفية والتجارب السابقة، موضحاً ان انماط من السلوك في الماضي تؤثر على الممارسات الاجتماعية من خلال الروتين والتخطيط، وان التقاليد عنصر اساسي يشرح طبيعة الثقة، بالإضافة إلى التوقع وإستقراء المستقبل. وفي هذا السياق، اضاف تيرين وبروجكتيتي البعد العملي للثقة الذي يعني قدرة الجهات الفاعلة على القيام بتنفيذ إلتزاماتها.

ومن هذا المنطلق، اكد ديمتري على ان الثقة عملية مستمرة تتوقف على اداء الطرف الاخر - النظام السياسي او احد مكوناته- وعلى تقييم الظروف المحيطة ببيئة العمل، إلى جانب الافتراضات حول الآخر والإعتقاد بصدقه واخلاقه. وللحظ ان هذا التعريف يعكس فكرة الوقتية لحسابات العقلانية والرشادة، فضلاً من ابعاد محورية تتعلق بالجانب الوجداني الإنساني، وبالتالي تعتبر الثقة عملية لتجاوز منظور الاختيار العقلاني والتنبؤ للمستقبل.

وفي هذا الإطار، اتفق عدد من علماء الاجتماع المعاصرين على ان الثقة ليست مفهوما فحسب بل عملية يمكن تتبعها من التجارب، إلا انهم انقسموا حول تحديد ماهية الثقة كمتغير، فالفريق الأول، وعلى راسه اوتيوم وجامبيتا وليوهارمن وبوتنام يرى ان الثقة متغير مستقل، حيث يركز في المقام الأول على فوائد الثقة والحد من المخاطرة وعدم

اليقين. بينما يرى الفريق الآخر أن الثقة متغير تابع؛ مركزين على العوامل التي لها تأثير مباشر على الثقة، مثل خصائص الشخص محل الثقة، ومعايير بناء الثقة، ودور السمعة في بنائها، وأثر البنية الاجتماعية على هذا البناء، وكان من أنصار هذا التوجه كرامر وميسيك وكولمان[٣٠] وياماجيشي.

ومع الوقت حدثت طفرة نوعية في هذا الإتجاه، حيث ربط تعريف الثقة السياسية بعدد من القيم السياسية كقيمة الشرعية، وما تشمله من مبادئ مثل القانون والعدالة. وعرفت الثقة على انها الشرعية التي تعزز الاحترام والإمتثال للقانون، أي أن الثقة او الجدارة بالثقة هي القدرة الوحيدة التي تضفي الشرعية على الوعود الإنسانية، وأكد هذا الإتجاه على أن الثقة بداية ضرورية لوجود المجتمع أو جعل المجتمع البشري ممكناً. وأنها الأساس لوجود المبادئ الأخلاقية والقانون الوضعي، وأن العالم بدون ثقة سينتهي إلى أعمال الشغب والفوضى، وربما ما هو أسوأ. بالإضافة إلى أن الثقة تعكس المبادئ الاجتماعية التي تضفي الشرعية على التوقعات.

ومن ثم يرى هذا الإتجاه ان إنخفاض مستويات الثقة السياسية تقوِّض من كفاءة وشرعية السياسات الحكومية، بل تقوض من قدرتها على تنفيذ الشرعية. وتزداد معدلات انحفاض مستويات الثقة مع عدم الإلتزام بمبدأ سيادة القانون[٣١]، أو عدم الإمتثال للقانون داخل المجتمع. وبذلك رأى أن الثقة السياسية من أهم دعائم شرعية واستمرار النظام السياسي. وعرف الشرعية بأنها جوهر التنظيم السياسي وأساس خلق المجتمع السياسي الذي هو نقطة محورية في علم السياسة، التي أطلق عليها بيتهام "القضية المركزية في التنمية الاجتماعية والنظرية السياسية"، مشيراً إلى أن الشرعية السياسية هي المحدد الرئيسي للدول[٣٢]. وان قبول القرارات يستند إلى الثقة السياسية، أي أن ثقة المواطنين تضفي الشرعية على القرارات السياسية. إلى جانب أن تراجع مستويات الثقة السياسية في الديمقراطيات الغربية دلالة على عدم وجود شرعية لهذه الديمقراطيات[٣٣]، وأحد العواقب المحتملة من انخفاض مستويات الثقة هو خلق بيئة سياسية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يصعب على القادة تحقيق النجاح فيها وان يقوموا بتنفيذ السياسات بالكفاءة المطلوبة.

ويعتبر هيذرنجتون الثقة السياسية بأنها التوجهات التقيمية الأساسية تجاه الحكومة هو المفهوم الأكثر انتشاراً. واوضح سيترين وموست أن هذا المفهوم يستخدم لفحص المشاعر الذاتية للمواطنين تجاه نظامهم السياسي[٣٤].ومن أهم من ربط تعريف الثقة بقيمة الشرعية كل من جون لوك وداميكو وميشلر وروز ورودولف وايفانز وهيذرنجتون، ولينارد.

كما ربط الإتجاه القيمي تعريف الثقة السياسية بقيمة الديمقراطية[٣٥] واعتبرها مصدراً ومورداً هاماً للديمقراطية[٣٦]. فكان ينظر إلى الثقة السياسية كسمة أساسية من سمات الديمقراطية المعاصرة[٣٧]، بحيث أن إنخفاض الثقة السياسية يقلل من نزاهة العملية الديمقراطية؛ الأمر الذي يوضح العلاقة الإيجابية بين الثقة السياسية والديمقراطية[٣٨]، وهذا ما أشار إليه مؤيدي النظم الديمقراطية الحديثة؛ حيث ربطوا الثقة بنتائج السلوك السياسي، ومدى قوة وحيوية النظام الديمقراطي. ومن هؤلاء الموند وفيربا وهو ما اتضح في كتاب "الثقافة المدنية"، مؤكدين على أن الثقافة المدنية هي المحدد الرئيسي والفاعل للحفاظ على حيوية العملية الديمقراطية.

وفي هذا الإطار، اكد الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في خطابه في ١٥ يوليو عام ١٩٧٩ أن الأزمة الحقيقية التي تواجه المجتمع الأمريكي في ذلك الوقت ليست الطاقة أو الكساد، وإنما التهديد الحقيقي للديمقراطية الأمريكية يكمن في تدني مستويات الثقة السياسية في الحكومة، والكنائس، والمدارس، والإعلام، وغيرها من المؤسسات العامة[٣٩]. وأن العملية السياسية يمكن أن تنشط المجتمع الديمقراطي من خلال انتقاد سياسة الحكومة والحكم، وإمكانية اخضاع المواطنين للنخبة السياسية للمساءلة، وهو ما يساعد في جودة صنع القرار الديمقراطي. فالثقة السياسية لها تاثير على عملية النمو الاقتصادي للتنظيم أو النظام السياسي ككل،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وبالتالي فإن النظم السياسية لها تاثير مباشر على قدرة الأنظمة الحكومية للقيام بأداء مهامها الأساسية امام مواطنيها، وانخفاض مستويات الثقة السياسية يشكل تحديا لاستقرار الحكم(٤٠). وفي هذا الإطار، اضاف هاردن ان الثقة السياسية ثقة عمياء من جانب المواطنين تجاه قادتهم ومؤسساتهم الحكومية وتمثل إشكالية للديمقراطية، وان توابع انخفاض دعم المؤسسات الحكومية تفتح المجال للجدل وبالتالي الفوضى، نتيجة ان إنخفاض مستويات الثقة السياسية بين المواطنين يخلق بيئة اجتماعية يجد فيها القادة السياسيون أنفسهم في وضع صعب عند تنفيذ السياسات.

وفي دراسة ميدانية لإنجلهارت ونوريس حول المستويات المنخفضة من الثقة السياسية الحاصلة بين سكان اوروبا، تبين أن المواطنين لديهم مستويات منخفضة من الثقة السياسية، وتبين تفشي ظاهرة المواطنين المنتقدين نتيجة التشكيك في وعود السياسيين، وأن الأنظمة السياسية في حاجة لإجاد آلية للتعامل مع شكوك المواطنين، خاصة وأن المواطنين يؤثرون على العملية السياسية عبر دورهم كناخبين كما تزداد سيطرتهم على النظام السياسي وجودته في حالة التظاهر ضد سياساته. ويعتبر كل من نوريس وروزنفالن وجيبل، وهاردن وجورملي وهينان وديفين وسكونس وكوب من أشهر الباحثين الذين ربطوا الثقة بقيمة الديمقراطية.

٢- إتجاه يربط تعريف الثقة السياسية بأنماط السلوك السياسي:

يختلف هذا الإتجاه عن سابقه لتركيزه على الجوانب المادية في تعريف مفهوم الثقة السياسية، التي تتضمن المنظومة السلوكية لمؤسسات النظام السياسي، وليس في مسعاه الإرتكاز فقط على الجوانب المعنوية وما يرتبط بها من قيم مثل الإتجاه السابق، لذا ربط انصار هذا الإتجاه تعريف الثقة السياسية بأنماط السلوك السياسي منها ربط الثقة السياسية بالإنخراط المجتمعي(٤١)، إنطلاقاً من فرضيات نظريات راس المال الاجتماعي(٤٢) باعتبار الثقة قرارا شخصيا لمنح السلطة التقديرية او حرية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التصرف للآخر، التي تظهر مع تزايد انخراط المواطنين في مجتمعاتهم من خلال المشاركة المدنية والتطوع في الجمعيات الأهلية.

ويرى هذا الإتجاه أن المساواة الاجتماعية بمثابة مفتاح ثقة المواطن، وانها أبعد من مجرد ثقة الناس بعضهم ببعض، بل تمتد إلى الثقة في المنظمات الأهلية وصولاً إلى المؤسسات السياسية(٤٣). وذلك باعتبار أن ثقة المواطنين تلعب دورا رئيسيا في الإنخراط المجتمعي، وفي دفع الأفراد للمشاركة في منظمات المجتمع المدني(٤٤)، وبالتالي تُعد الثقة احد الجوانب المعرفية لراس المال الاجتماعي، كما تعتبر الثقة المعممة والثقة الشخصية من أهم عناصر راس المال الاجتماعي.

ومن انصار هذا الإتجاه كان كل من نيوتن وايتلي وبرايس وتوكفيل وبوتنام. ويعتبر توماس هوبز اول من اسهم في الكتابات التي تتعلق بالمنظور الاجتماعي للثقة، لافتاً النظر إلى جذور الثقة الشخصية التي تنمو في التنشئة الاجتماعية بدايةً من الأسرة فالمدرسة، معرفاً الثقة بانها دعوى عاطفية تتشكل نتيجة الإعتقاد وتصديق الآخر وتوقع الخير دون شك(٤٥). مشيراً إلى ما يسمى بالثقة الضمنية، موضحاً ان الثقة مصطلح علائقي حيث لا تستطيع التعامل مع الآخر أو الإعتماد عليه دون الإيمان فيه او التقرب منه. متطرقاً إلى الطابع المؤقت للثقة الذي يعكس اختلاف الأفراد في تصرفاتهم وسلوكياتهم التي قد تخرج عن المألوف والمتوقع.

ووفقاً لأنصار هذا الإتجاه فإن خصائص الثقة تنعكس في اتجاهين: أن الثقة ليست معطاة او ثابتة، وربما تكون مستقرة ولكن لبعض الوقت(٤٦)، وان هناك جوانب أساسية مزدوجة بين المصلحة الذاتية والتوجه الاجتماعي الذي يدفع الفرد إلى الثقة في الآخر، حيث يقوم الدافع الاجتماعي للثقة على القيم المشتركة مع الطرف الآخر، وتنطبق هذه الجوانب على ثقة المواطنين ودوافعهم تجاه المؤسسات العامة، فالحكم بقدرة وكفاءة المنظمات او المؤسسات العامة وكونها مصدرا للثقة يكون

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بدافع ورغبة الفرد في الشعور بالأمان، بينما الحكم بمصداقية ونزاهة المؤسسة يكون بدافع التوجه الاجتماعي للمواطنين، ويعرف هذا بنظرية الجوانب الأساسية المزدوجة للثقة، التي تفترض أن الثقة تقوم على جانبين: الأول، عقلاني معرفي، والثاني، عاطفي وجداني وهذا ما أشار إليه تايلور، الذي استنتج من خلال أدبيات علم السياسة والاجتماع وعلم النفس ان الثقة في المؤسسات العامة تتكون من كل الاعتبارات العقلانية او الموضوعية[٤٧] التي تشمل الكفاءة والقدرة على تقديم الخدمة، والاعتبارات الذاتية، كما تشمل القيم المشتركة والاعتقاد بأن الشخص الموثوق فيه حريص على مصلحة الشخص الواثق.

وأكد أنصار هذا الإتجاه على أن الثقة تعتمد في البداية على الأدلة والحسابات العقلانية في حين أنها تقوم على الحسابات الوجدانية والتعاطف تجاه المؤسسات في ظل الظروف المعقدة. ورغم أهمية التوابع والتطورات المفاهيمية للثقة إلا أنه يوجد ندرة في البحوث التي تميز بين الثقة المعرفية والثقة الوجدانية تجاه مؤسسات القطاع العام وأصحاب المصالح.

ورغم أهمية ما يطرحه هذا الإتجاه إلا انه يركز على السلوكيات التي تنعكس في المنظومة الاجتماعية وليس السياسية، وبالتالي نجد الحاجة إلى التركيز على سلوكيات العملية السياسية لاسيما داخل أطر المؤسسات السياسية. ولعل هذا كان نواة لظهور إتجاه ثالث في تعريف الثقة السْياسية.

٣- إتجاه يربط تعريف الثقة السياسية بالدعم السياسي:

تميز هذا الإتجاه بالجمع بين الإتجاهين السابقين في تعريفه للثقة السياسية، حيث يجمع بين المنظومة القيمية والسلوكية السياسية وذلك بالإنتقال من انماط السلوك الاجتماعي إلى التركيز على انماط السلوك السياسي، بربط تعريف الثقة السياسية بالدعم السياسي، واعتبار الثقة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

السياسية المنتشرة محوراً اساسياً للحكم الفعال في المجتمع، وان النظام السياسي يميز نفسه عن كل الأنظمة الاجتماعية الأخرى بقدرته على صنع القرارات للمجتمع واحتمالية قبولها من قبل مواطنيه. ومن انصار هذا الإتجاه كل من إيستون، وشالنلي، ورودولف وايفانزن وراسل دالتون، ونوريس.

واضاف هذا الإتجاه ان ثقة الجمهور تختلف عن ثقة السياسيين، والمؤسسات الحكومية والنظم السياسية. وان الثقة السياسية وجدت للتأثير على القيم الأخرى التي يفترض ان تكون مهمة للمجتمع والسياسة، وأن انخفاض الثقة يسبب تراجع في التأييد الشعبي لسياسات اقل توزيعية ويتزامن ذلك ايضا مع الامتثال للقانون، مؤكدين أن محددات الثقة السياسية تتمحور حول رضاء المواطن عن السياسات العامة.

إن معظم نظريات هذا الإتجاه حول الثقة السياسية تبدأ بالتصور الشهير لإيستون حول الدعم المنتشر والدعم المحدد، وهذا التصور يتم تطبيقه على الثقة السياسية. ويتضح ذلك فيما قدمه إيستون من أنواع للدعم السياسي والتفرقه بينهما. فمن ناحية يرى أن الدعم المنتشر أو الشعبي يشير إلى الإتجاهات والمواقف الراسخة تجاه النخبة والعملية السياسية للنظام السياسي ككل، وانه مؤشر لقياس مدى شرعية النظام السياسي أو مؤسساته، ويشير ايضا إلى تقييم ما هو كائن، وبالتالي يعبر هذا النوع من الدعم السياسي عن الانطباع العام تجاه الشخص – النخبة السياسية- أو المؤسسة وليس على اداء هذا الشخص أو المؤسسة. ومن هنا فإن هذا الدعم يتعامل مع بناء النظام بدلا من نتائجه أو مخرجاته. وبالتالي، عندما يكون مستوى هذا الدعم منخفضا قد يكون النظام معرضا للخطر[٤٨].

فيما يركز الدعم المحدد على مستوى الارتياح والرضاء تجاه النظام السياسي وأعضائه، وشعور المواطن بأنه حصل على تفضيلاته المتوقعة من السلطات السياسية، ويكون هذا النوع من الدعم استجابة للسلطات، أو

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

القرارات المتصورة، والسياسات، والإجراءات، التي يقوم بها النظام السياسي أو أحد مكوناته. وبالتالي يتعلق هذا النوع من الدعم بإجراءات وأداء المؤسسات والنخب السياسية، وفي هذا الإطار أشار إيسون إلى الإتجاهات الوجدانية العامة التي تمثل الإلتزام بنظام القيم والتقييمات، والتي تعكس الحكم تجاه الظواهر السياسية. موضحاً أن النظام السياسي يحتاج إلى مخزون من الدعم المحدد لمخرجات العملية السياسية ليتجازو مرحلة عدم الرضا السياسي(٤٩).

وإنطلاقاً مما سبق، يتضح أن الدعم المحدد مرتبط بأداء السلطات ومدى رضا المواطنين عن مخرجاته من السياسات، وهنا كعنصرين مرتبطين بالسلطات السياسية، وهما: تقييم أداء السلطات، والتوجه العام تجاهها. وبالتالي فالرضاء العام عن السلطات والمؤسسات العامة يرتبط بالمخرجات من سياسات وقرارات تظهر بشكل يومي في تعامل المواطن مع المؤسسات. بينما يشيرالدعم المنتشر إلى الأهداف السياسية التي يمثلها أعضاء النظام والقيم الأساسية التي تشكل التوجه العام تجاه النظام السياسي، ويتكون من الثقة والشرعية، واعتبار الثقة تلك المشاعر التي يولدها النظام السياسي لدى المواطنين نتيجة استجابته لاحتياجاتهم أو أنها رد فعل لمخرجاته (٥٠). وفي هذا السياق، اتفق دالتون مع إيستون حول دلالة الدعم المنتشر على أن تأييد النظام والمجتمع السياسي ووجوده بمثابة مؤشر على شرعية النظام السياسي أو المؤسسات السياسية(٥١).

وعلى صعيد متصل، ونتيجة تمييز إيستون لنوعي الدعم السياسي، وتأكيده على أن استياء المواطنين من النخب السياسية يؤدى إلى دعم محدد؛ شاع جدال بين اثنين من أنصار هذا الفريق وهما سيترين وميلر عام ١٩٧٤ حول الآثار المترتبة على انخفاض الثقة في الحكومة التي لوحظت في أواخر ١٩٦٠ و١٩٧٠، فرأى ميلر أن إنخفاض الثقة السياسية يؤدي إلى تهديد النظام السياسي بينما اختلف معه ستيرين مؤكداً أنه يؤثر على استقراره ولا يهدمه، ومن ناحية آخرى، أوضح ميلر أن

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الانخفاض في الثقة يتمثل في السخط من النظام السياسي، في حين اشار ستيرين إلى أنه يتمثل في عدم الرضا عن اداء النخب السياسية.

ولايزال الجدال بين الباحثين قائما حول مستويات الثقة السياسية التي يتطلبها النظام السياسي لتحقيق الرضاء العام. فمن ناحية اشار إيستون إلى ثلاثة مستويات من الدعم السياسي، وهما: دعم المجتمع السياسي، ودعم النظام السياسي، ودعم السلطات السياسية، إلا ان نوريس اختلف معه، وأعاد هذا التصنيف إلى: مبادئ النظام السياسي مثل القيم الديمقراطية، وأداء النظام أي طريقة العملية الديمقراطية، ومؤسسات النظام مثل البرلمان، والأحزاب السياسية، والقضاء وغيرها من المؤسسات، مصنفاً مستويات الدعم السياسي إلى خمسة مستويات تتشكل من: دعم المجتمع السياسي، ومبادئ النظام، وأداء النظام، ومؤسسات النظام، والفاعلين السياسيين. ويعتبر هذا التمييز مهما لتفسير ومعرفة أي من هذه المؤسسات تشكل انخفاض وتراجع في مستويات الثقة السياسية، وأثر هذه التقلبات على المستويات المختلفة من الدعم، وهل هو عقلاني ومتسق. فعلى سبيل المثال، يؤمن المواطن بالقيم الديمقراطية لكنه ينتقد طريقة عمل الحكومات في ذات الوقت، كما قد ينتقد معظم السياسيين مع الاستمرار في التعبير عن الثقة تجاه حزب معين. لذلك، فإن الثقة السياسية ليست فقط ثقة في قطعة واحدة أو مؤسسة واحدة. وإنما تتعدد مستوياتها ومجالاتها، وبالتالي ليس بالضرورة أن تكون كل مستويات الدعم السياسي متصلة(٥٢).

وعن الاختلافات بين مستويات الدعم السياسي الخمسة لنوريس، يُعرف المستوى الأول بالجماعة السياسية، والذي يتعامل مع أسس الدعم الأساسية تجاه الأمة ومؤسسات الحكومة القائمة، ويشير إلى الرغبة العامة للتعاون سياسياً. ولم يستخدم هذا المستوى لتعريف أو لتقدير الثقة السياسية فعلى سبيل المثال في هولندا لا توجد دلائل على عدم وجود دعم للمجتمع السياسي؛ وبالتالي لم يستخدم لوضع تصور مختلف لمستويات الثقة السياسية. ويُعرف المستوى الثاني بأداء النظام، الذي يعتني بتقييم

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

اداء النظام أو الحكومة، ويرتبط هذا المستوى بمتغير وسيط، وهو الرضا عن الأداء الحكومي، إلا انه لا يستخدم لوضع تصورات الثقة السياسية.

ويعتبر مستوى الفاعل السياسي المستوى الثالث والذي لا يتعامل مع الثقة في المؤسسات السياسية، وإنما يتعامل مع شكل من أشكال الثقة بين الأفراد، ورغم أن الثقة في السياسة هي علاقة ذات إتجاه واحد مثل الثقة في المؤسسات السياسية، إلا أن نوريس يعتبر الثقة في السياسيين شكلا من اشكال الثقة بين الأشخاص أو ما يطلق عليه البعض بالثقة الاجتماعية مما يجعلها مجردة ومختلفة عن الثقة في المؤسسات. وعلاوة على ذلك غالبا ما تواجه الثقة في السياسيين تقلبات قوية على مر السنين، حيث أن السياسيين يأتون ويذهبون مع التقلبات الانتخابية، وأن ضعف الدعم السياسي في هذا المستوى يُعد سببا قوياً لتهديد مستوى الثقة السياسية.

ويتمثل المستوى الرابع والخامس للدعم السياسي في مبادئ النظام ومؤسسات النظام، وهما مرتبطين ببعضهم البعض؛ حيث يتعامل مستوى مبادئ النظام مع المبادئ الجوهرية للنظام التي تتمثل في قيم النظام السياسي، ويوفر هذا المستوى نظرة ثاقبة للشرعية الأخلاقية التي تعتبر أمراً ضروريا للاستقرار السياسي على المدى الطويل. وبالتالي فإنه متصل بالدعم المنتشر. في حين أن مستوى مؤسسات النظام يتعامل مع المواقف والإتجاهات المتخذة نحو المؤسسات السياسية مثل الحكومات والبرلمانات والأحزاب السياسية إلى غير ذلك من المؤسسات، فعلى سبيل المثال، الثقة في الأحزاب السياسية بدلاً من قادة الحزب. وهذا يعني أن الاستجابات نحو السلطات سيتم قياسها، وبالتالي سيتم تضمين أسئلة حول الدعم المحدد أيضا.

وتعقيباً على ما سبق، يتبين أن هذا الإتجاه صنف الثقة على انها شكل من أشكال الدعم المباشر للنظام السياسي، الذي يتمثل في الدعم المنتشر، وانه ليس مرتبطا بالنظام فيما يتعلق بمخرجاته وإنما مرتبط بالنظام بمعنى تمثيله لتوجهات المواطنين. في حين أن الدراسات الميدانية اثبتت

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

صعوبة الفصل بين نوعي الدعم وأن معيار التفرقة بينهما يقوم على الهدف من الدعم المباشر ومدى اتصال هذه الأهداف بالثقة. كما أن تقسيم إيستون بين الدعم المباشر تجاه المجتمع والنظام السياسي والذي يضم النخب السياسية ركز على ثلاثة اهداف للنظام السياسي، منها: دعم المجتمع بصورة عامة، اي الإطار العام والقواعد الأساسية لنظام الحكم في الدولة، بالإضافة إلى دعم المؤسسات السياسية، ومشكلة هذه التقسيم أنه يشمل عناصر عديدة الأمر الذي يستوجب ضرورة تحديدها وفصلها عن المكونات الرئيسية للنظام السياسي. ولمعالجة هذه الصعوبة قدم نوريس تقسيمه السابق، إلا انه كان ينبغي أن يركز على أهداف دعم النظام السياسي وليس أنواعه، وبناءً عليه قد يكون من الأفضل إعادة هذا التقسيم إلى دعم المجتمع السياسي، ودعم الديمقراطية كشكل للحكومة، ودعم مؤسسات النظام السياسي، إلى جانب دعم السلطات.

وفي إطار متصل بالتعقيب على ما سبق، يجب التفرقة بين مفهوم الدعم والثقة، فالدعم بمثابة تعبير عن موقف من قبل المواطن سواء كان إيجابيا أو سلبيا. وبالتالي يتمثل جوهر الدعم السياسي في عملية تقييم السياسة، في حين أن الثقة السياسية تتعامل مع التوقع وتقييم النتائج أو مخرجات العملية السياسية وعلى عدة مستويات منها؛ مستوى النخبة السياسية، ومستوى السياسات، ومستوى المؤسسات. ويعني هذا أن المواطن الذي يدعم النظام السياسي أو الحكومة كأحد مؤسساته، يتوافق ويشارك في النوايا والآراء والأفكار والنتائج أو مخرجات وأداء الحكومة من سياسات وقرارات. لكن عندما يثق في الحكومة يتوقع أن تكون نوايا الحكومة وآراءها وأيديولوجيتها متوافقة مع ما لديه بالإضافة إلى تقييم أدائها. وبناءً عليه تعتبر الثقة أكثر شمولية من الدعم، وقد توجد دون حاجة لوجود الدعم، وهذا يعني أن المفهومين غير متصلين بصورة مباشرة ببعضهم البعض. ومثال على ذلك، أن المواطن قد لا يوافق على قرار معين، وبالتالي لا يدعم هذا القرار، لكنه لا يزال يثق في السلطة أو المسؤول السياسي عن هذا القرار، وبالتالي، الثقة تعنى أن المواطن يشارك

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

في القيم الأساسية ومبادئ النظام الديمقراطي، وبناءً عليه تعتبر الثقة أكثر شمولاً من الدعم. وانه لا يمكن للديمقراطية أن تعمل دون الثقة السياسية، وربما تعمل دون الدعم السياسي.

ومع مطلع العشرينيات، ظهرت إطلالة مغايرة للتعامل مع مفهوم الثقة السياسية، وبدا هذا الإتجاه يربط تعريف الثقة السياسية بتقييم المواطن لأداء النظام السياسي أو أحد مؤسساته، وأنها تعني التوجه القيمي تجاه النظام السياسي أو أحد مؤسساته، وتختص بدراسة مشاعرالمواطنين تجاه نظامهم السياسي، واعتبار الثقة حكما مستعجلا بأن النظام سيستجيب لتحقيق مطالبهم حتى في حالة غياب الرقابة المستمرة، وأنها تقييم للسلطات السياسية وأدائها ومدى إلتزامها بالتوقعات التي توقعها المواطنون(٥٣). كما تستند الثقة السياسية على العلاقة بين الأداء السياسي والمطالب السياسية، بالإضافة إلى ان الثقة تتطلب المعرفة بالحقل السياسي والتقييم الايجابي له وأن ازمة الثقة تتولد من إنعدام المعرفة أو التقييم غيرالايجابي لهذا الحقل وعدم تنفيذ مطالب المواطنين، وتدني الأداء الجيد للنظام السياسي أو أحد مؤسساته(٥٤).

ويتبين من مضمون ما سبق توضيحه ان الثقة هي أساس الحكم الرشيد أو الجيد، وان الشرعية تستند على الثقة في بنائها. ومن أنصار ربط تعريف الثقة بتقييم المواطن كل من ستوكس وهيذرنجتون وسيترينومستا وميلرولوثوج.

وهكذا يتضح من العرض السابق تعدد التعريفات الخاصة بمفهوم الثقة السياسية مما يعكس ثرائه من ناحية، وتعدد استخداماته في مجالات التحليل السياسي من ناحية اخرى. ويمكن القول أن الثقة السياسية تعكس تقييم المواطن للنظام السياسي أو أحد مكوناته(٥٥)، كما انها تمثل الروابط الجذرية في تقييم القيادات ومؤسسات الدولة والنظام الحزبي والإيديولوجية بين الحاكم والمحكوم. وذلك إنطلاقاً يتبنى البحث تعريف ماك هونتينجتون للثقة السياسية والذي يتعتبرها إنعكاس للعلاقة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التفاعلية بين التصورات والتوقعات التي يتوقعها المواطنون نحو النظام السياسي - أو أحد مكوناته- من تحسين مخرجاته بشكل يتناسب مع تفضيلاتهم، وبتميز هذا التعريف بأنه يجمع بين المستويين الكلي والجزئي في تعريف الثقة السياسية، حيث يشير إلى تصورات المواطنين – المستوى الجزئي- تجاه الأداء المؤسسي وتوقعاتهم لكيفية تادية هذه الأداء – المستوى الكلي-. حيث تنقسم مستوياتها إلى مستويين، الأول الجزئي/ الفردي، ويعرف بمستوى النخبة السياسية أو أعضاء النظام السياسي، والثاني الكلي/المؤسسي، والذي يشمل المؤسسات والسياسات العامة.

ثالثاً - تصنيفات الثقة السياسية

من الطبيعي أن تظهر تصنيفات مختلفة للثقة كنتيجة تلقائية لتعدد إتجاهات تعريفها، فمن ناحية صنف ديجمن وشيرفيني الثقة إلى ثلاثة أنوع، تتمحور حول الثقة المتجذرة في الشخصية، وهي استعداد عام بدلاً من تقييم الموقف، وتتشكل تجاه الآخرين بناءً على خبرات الماضي وتتميز بالتغير وعدم الثبات. بالإضافة إلى الثقة التفاعلية/المبنية على المواقف، التي تركز على المواقف وتستند على التفاصيل والسياق المعرفي وتقترب إلى وجهات النظر العقلانية وكأنها مناورة استراتيجية مباشرة لكسب المعاملة بالمثل. إلى جانب الثقة المؤسسية، التي تقوم على إطار أكبر من مجرد العلاقة بين فردين حيث تشمل المؤسسات.

وفي الحقيقة يلاحظ أن كافة انواع الثقة متغيرة من فترة زمنية لأخرى ومتاثرة بالظروف المحيطة، كما انها تتوقف على تصرفات الآخر سواء أكان افرادا أو مؤسسات، وبالتالي لايمكننا الإعتماد على هذا التصنيف. ومن هنا بادر لويكي وبنكر إلى تصنيف الثقة إلى ثلاثة أنواع متسلسلة للثقة في العلاقات[٥٦]، حيث يكون النوع الأول مبنيا على الحسابات وضمان اتساق السلوك؛ بمعنى أن الأفراد تقوم بما يُتوقع منها خشية العقاب. بينما يكون الثاني مبنيا على المعرفة ومدى القدرة على التنبؤ بسلوك الآخر اعتماداً على المعلومات وليس الردع ومع مرور الوقت

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تسهل عملية التنبؤ نتيجة الإتصالات المنظمة، وهو السلوك الذي يهدف إلى تنمية العلاقات ومعرفة الكثير عن الآخر. في حين أن النوع الثالث للثقة مبني على التفاهم المشترك بين الأطراف[٥٧]، ومدى التماهي مع رغبات ونوايا الآخرين، ويكون مستوى الثقة عاليا لأنه يقوم على التفاهم ورغبة كل طرف في الثقة بالآخر.

وفي هذا السياق ربط بايس بين هذه الأنواع الثلاثة للثقة[٥٨] من خلال اسهامه حول الثقة الشخصية للقادة السياسيين؛ مشيراً إلى أن تحول سلوك القائد وتغير معاملاته يعزز من تنمية الثقة في القائد من خلال الخبرة التي تؤدي في المقام الأول إلى الثقة المبنية على الحسابات، بالتركيز على رصد ومراقبة ما إذا كان القائد نفذ ما كان متوقعا منه، وهو ما يطلق عليه مراقبة الأداء.

وفي هذا الإطار، تطرق لويكي وبنكر إلى أربعة انشطة أساسية تساهم في تنمية الأشكال المختلفة للثقة، وتعزز من الثقة القائمة على التفاهم المشترك بين الأطراف. وتتمثل هذه الأنشطة في تطوير التفاهم المشترك مثل التشارك مع الآخرين في بيئة العمل مما يساعد على خلق قيم ومعتقدات مشتركة والتي تمثل رؤى وأهداف متوافقة، وهنا أكد دنهارتوج عام ١٩٩٧ أن الهوية الشخصية والاجتماعية تتداخل وتلعب دوراً محوريا في عملية القيادة.

ومن اهم الدراسات التي تناولت الثقة في القائد دراسة بودسكوف وماكنزيومورمان وفاترعام ١٩٩٠ ؛ حيث فحصت ثقة المرؤوسين في قائدهم كمتغير وسيط في العلاقات بين القيادات التحولية وبين ما يسمى بسلوكيات المواطنة التنظيمية organizational citizenship behaviors (OCBs) التي تصف سلوك المواطن، بما في ذلك فحص نوعية السلوك وهل هو إنعكاس للفضيلة أم من باب المجاملة/التودد. وقد أظهرت هذه الدراسات أن الثقة فعلا وسيط بين عاملين أو متغيرين وأن القيادة التحولية لها تأثير مباشر على ثقة المواطنين ومدى رضائهم عن

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

القادة؛ ولكن ليس لها تأثير على سلوكات المواطنة التنظيمية مقارنةً بالثقة.

وبالإضافة إلى التصنيفات السابقة، هناك العديد من التصنيفات التي يلاحظ تركيزها على الجوانب النفسية والاجتماعية للفرد، ويمكننا استعراض اهم هذه التصيفات، فيما يلي:

١- تصنيف روتار للثقة:

اشار التصنيف إلى نوعين من الثقة، وهما: الثقة الشخصية أو الخاصة وقد تمت الإشارة إليها من قبل والثقة المعممة التي تعني توقع فرد او جماعة الوفاء بالوعود سواء كانت شفوية أو كتابية. وقد وضع كل من اميلانج وجولد وكيلابول اربعة ابعاد للثقة المعممة، وهي: الثقة في المؤسسات الرسمية، والثقة في الآخرين عموماً، والثقة في الخبراء، والثقة في المراسلات سواء اللفظية او المكتوبة. واضاف جيدنز[٥٩] إلى الثقة الخاصة والثقة العامة نوعا ثالثا، وهو ثقة النظام وعرّفها بالثقة في الأنظمة المجردة، ويتوافق في ذلك مع إسهام كل من بيانسينج وبروم حيث ذكرا عوامل مختلفة لثقة النظام منها: ان الثقة تكون ثقة معلوماتية تقوم على الاعتقاد بان امن النظام مضمون، وتساعد سرعة نقل المعلومات على زيادة الثقة، وتوثيق المعلومات وتكنولوجيا المعلومات. وتعتبر هذه العناصر الثلاثة محور النظام الاجتماعي التقني للثقة.

واتفق سو حيبان تون مع هذا التصنيف إلى حد ما، متاثراً بنظريات راس المال الاجتماعي، حيث صنف الثقة إلى ثلاثة انواع، وهي: الثقة المعممة، التي تتجاوز حدود القرابة والصداقة إلى ما وراء حدود التعارف، والثقة بين الأفراد، وتختلف بهذا التعريف مع هيرومي الذي عرف الثقة المعممة بالثقة في الأشخاص الغرباء او الثقة في المؤسسات[٦٠]، وبالتالي يساوي هذا التعريف بين الثقة المعممة والخاصة، إلى جانب انه اكد على عدد من المحددات الديمجرافية التي تؤثر على مستوى الثقة المعممة مثل

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التعليم والوضع الاجتماعي والمهني والعمر والنوع ومستوى الدخل ومحل الإقامة [٦١].

وفي هذا السياق، اشار نيه وبوتنام وباكستون إلى ان الثقة على المستوى الفردي ترتفع بين المتعلمين واصحاب الدخول المرتفعة والخبراء، مقارنة بانخفاضها بين المطلقين والعاطلين عن العمل والأقليات الإثنية التي تعاني من تاريخ التمييز ضدها. واشار كاواتشي في ابحاثه عامي ١٩٩٧ و١٩٩٩ إلى الثقة على مستوى الدولة التي تتوقف على المستوى الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ومعدل الفساد في الدولة، وهذا ما اوضحه كل من بورتا، وروثستاين وسلينر.

٢- تصنيف ديمتري للثقة:

ركز ديمتري على اهمية البُعد الزماني والسياق العقلاني للثقة، ومدى تطور عملية الثقة في الأطر الزمنية الثلاثة (الماضي والحاضر والمستقبل)، مشيراً إلى ثلاثة انواع او ابعاد للثقة[٦٢]، ويُعرف الأول بالثقة الشخصية السميكة، ويتطور هذا النوع من الثقة خلال المراحل العمرية للأفراد، ويظهر في الصلة العلائقية بين الأشخاص واقاربهم واصدقائهم وجيرانهم، وهو ضروري لتطوير التفاهم مع الآخر لجعل التفاهم الاجتماعي ممكناً، لذا تعتبر المرحلة الأولى من العمر هامة للتطور المعرفي للفرد وفيها تنمو الثقة الأساسية، وبالتالي ينمو التوجه العام نحو العالم الاجتماعي. وفي هذا السياق، أشار زوكر إلى ما يسمى الثقة المبنية على الخصائص التي تعني ان الثقة ترتبط بالخصائص الشخصية مثل النوع والعرق والخلفية الثقافية ويسهل تطوير هذا النوع من الثقة لأن جوهرها الألفة التي تتسم بالتلقائية في بعض الأحيان، ومثال ذلك الثقة في مجتمعات الإتحاد السوفيتي التي كانت تتمركز على العلاقات الفردية والمجتمع المحلي والتقاليد.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويُعرف النوع الثاني بالثقة الشخصية الرقيقة، ويظهر بوضوح في المجتمعات المعاصرة التي تتميز بالتنوع الاجتماعي وتفاعل الأفراد مع الغير في تطوير الروابط الاجتماعية وتقوية العلاقات، أي انها تتعدى دائرة المعارف، وتُعرف في الأدبيات بالثقة المبنية على العملية، حيث يتوقع الفرد الخير من الآخر لتحقيق مصالح مشتركة ويأتي التعاون لتحقيق الأهداف المشتركة، وبالتالي الثقة بين الأشخاص رقيقة وتعتبر أكثر خطورة من الثقة الشخصية السميكة لعدم وضوح النوايا الحقيقية في العلاقة والمخاطرة بالإعتماد على الآخر والثقة فيه دون ضمانات. ويعتمد هذا النوع من الثقة على فكرتين: الأولى، صورة الشخص محل الثقة التي تأتي بناء على توفير المعلومات حوله، والثانية: مصداقية المؤسسات، أي أن الثقة في الأفراد تعزز الثقة في المؤسسات، وكما هو الحال في النوع الأول تعتمد هذه الثقة على السمعة.

ويطلق على النوع الثالث والأخير الثقة في المؤسسات، ويشير بعض علماء السياسة مثل سلينر وسيكور ونيوتن إلى هذا المصطلح بمفهوم الثقة السياسية، ويطلق عليها البعض الآخر مثل ليوهارمن وجيدنز وبربر مصطلح ثقة النظام. وتختلف هذه الثقة عن الثقة بين الأشخاص، إلا أنه يجب الإشارة هنا إلى تعامل الثقة السياسية مع الساسة وأفراد النخبة السياسية كمسؤولين. وتعتبر الثقة السياسية أمرا معقداً، فهي لا تعتمد على الجوانب العاطفية والوجدانية، وإنما تركز على القرارات التي تتخذها المؤسسات. وتتضح هذه الأبعاد الثلاثة للثقة في الشكل رقم (١).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

شكل رقم (١) يوضح أقتراب الأبعاد الثلاثة للثقة

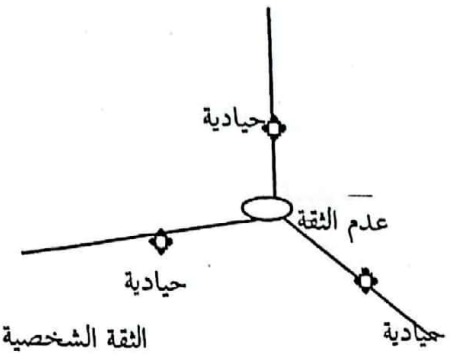

ويلاحظ من الشكل السابق أن تقاطع الأبعاد الثلاثة يشير إلى عدم الثقة في العلاقات، وأن النقاط الفرعية التي توجد على الأسهم تشكل مواقف حيادية بعيدة عن منظومة الثقة أو إنعدامها. بالإضافة إلى أن عدم الثقة في المؤسسات لا يعنى إنعدام الثقة فيها، ويمكن رصد هذه المنظومة الثلاثية للثقة في مجتمعات الإتحاد السوفيتي التي تشكلت عبر الزمن.

٣- تصنيف دانييلا براون للثقة:

صنف الثقة لثلاثة انواع(٦٣)، يُعرف التصنيف الأول بالثقة الشخصية التي تشير إلى الثقة بين اثنين او اكثر يعرفان بعضهم البعض. بينما يسمى النوع الثاني بالثقة بين الأشخاص، وتُعرف احياناً بالثقة الاجتماعية او الثقة المعممة، وهي التي تنشأ بين الجماعات سواء كانت صغيرة مثل الأصدقاء والجيران، أو الغرباء، أو بين الجماعات الكبيرة. وتم ربط هذا

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

النوع من الثقة برأس المال الاجتماعي. بينما تمثل النوع الثالث في الثقة السياسية والمقصود بها الثقة تجاه المؤسسات او المنظمات عموماً.

وفي هذا الإطار، جادل روثستاين وستول حول ضرورة التميز بين الثقة السياسية التمثيلية وتنفيذ الثقة السياسية استنادا إلى تحليل المكون الرئيسي؛ مشيراً إلى ثلاثة ابعاد، وهي: المؤسسات الحزبية (مثل البرلمان، الأحزاب السياسية والحكومة والخدمة المدنية)، ومؤسسات محايدة للنظام(كالجيش والشرطة والمؤسسات القانونية)، ومؤسسات تدقيق ومراقبة السلطات(كالصحافة والتلفزيون).

٤- تصنيف روشو ونيوتن للثقة:

يتشابه هذا التصنيف مع التصنيف السابق، لكنه قسم الثقة إلى نوعين، وهما: الثقة الاجتماعية والثقة السياسية، وغالباً ما تكون الثقة الاجتماعية بين الأفراد وبعضهم البعض وتتشكل في جزئين الشخص والشخص الآخر، وتعرف احياناً بالثقة بين الأشخاص او الثقة العممة. ويختلف تماماً هذا النوع من الثقة عن الثقة السياسية التي تُضفى على النظام السياسي؛ لأنه نظام مجرد تماماً ومعقد يصعب على المواطن العادي فهمه. لذا يضع المواطنون ثقتهم فيه لأنهم غير قادرين على فهم عمله، وعندما يعتقد المواطنون أن هناك خطورة في وضع الثقة في النظام السياسي، يؤدي هذا إلى تهديد شرعية استمرار هذا النظام.

ويعتبر التمييز بين الثقة الاجتماعية والسياسية من أهم الموضوعات التي انشغلت بها ادبيات علم السياسة، مثل دراسات آلوم، وداميكو، ومشلر وروز، وبوتنام وانقسم الباحثون حول طبيعة هذه العلاقة، إلى فريقين:

أ- فريق يؤكد وجود علاقة إيجابية بين الثقة الاجتماعية والسياسية، لكنه اختلف حول طبيعة هذه العلاقة، فالبعض مثل بوتنام يراها علاقة إيجابية سببية باعتبار أن الثقة الاجتماعية سبب للثقة السياسية وذلك إنطلاقاً من ربط الثقة الاجتماعية بنظرية رأس المال الاجتماعي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وبالتالي تعزز الثقة الاجتماعية الثقة السياسية، بينما أكد كل من روتستاين وستوَل، وكيسلر وبلوامرادومشلر وروز وتيلي أن العلاقة بينهما علاقة إيجابية تكاملية اي أن الثقة السياسية آلية لتعزيز الثقة الاجتماعية والعكس صحيح.

ب- فريق ينكر وجود علاقة بين الثقة السياسية والاجتماعية مثل باباداكيس، وكاث ونوريس حيث يعتبرا أن الثقة السياسية والاجتماعية تنبعان من نفس المصدر داخل الفرد، ومن المواقف الذي تؤثر في ذهن الإنسان. بالاضافة إلى ارتباط الثقة السياسية بالعوامل السياسية (مثل الثقة في الأحزاب السياسية) بدلاً من العوامل الاجتماعية (كالثقة الشخصية)، يترتب على ذلك أن الثقة الاجتماعية والسياسية ليسما من ذات الأصول المشتركة، وإنما تختلف مصادرهما واسباب وعوامل نشأتهما[٦٤]. واضاف كاث أن الدلالات الإحصائية التي تشير إلى وجود علاقة بينهما دلالات صغيرة وضعيفة للغاية، وبالتالي ليس بالضرورة أن يكون هناك صلة بين الثقة الاجتماعية والثقة السياسية.

وتأسيساً على ما سبق يتضح التعدد والتنوع في تصنيفات وتقسيمات الثقة التي اختلفت باختلاف اسهامات الباحثين، حيث نجدها وفقاً لمعيار نطاق الثقة تنقسم إلى ثقة شخصية وثقة اجتماعية، ووفقاً لمعيار الإطار الزمني يوجد ثقة دائمة وثقة مؤقتة، ومن حيث المستوى فهناك ثلاثة مستويات للثقة وهي: ثقة في المؤسسات السياسية كأحد مكونات النظام السياسي او الثقة في النظام السياسي ككل، والثقة في السياسات، والثقة في النخبة السياسية او الفاعلين السياسيين، ومن حيث المجال فهناك نوعان من الثقة: اجتماعية وسياسية وتعتمد الباحثة هذا التقسيم في المقالة.

ومن أهم عناصر إختلاف الثقة السياسية عن الاجتماعية انها موجهه للنظام السياسي بما يشمله من مؤسسات وسلطات وسياسات وفاعلين سياسيين، وعلاقات راسية بين مواطني ومؤسسات الدولة بينما تشير الثقة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الاجتماعية للثقة بين الأفراد، والعلاقات الأفقية بين الأشخاص وبعضهم البعض.

رابعاً –أسباب تآكل الثقة السياسية وشروط وعوامل بنائها.

تنشأ الثقة السياسية بين المواطن والحكومة من خلال ما تحققه الحكومة من تلبية لاحتياجاته، وإذا عجزت عن ذلك تفقد مصداقيتها لديه. ويرى غالبية الباحثين أن أزمة الثقة السياسية بين المواطن والحكومة تكمن في عدم الإيفاء بالالتزامات التي قطعتها الحكومة على نفسها في برامجها وشعاراتها من توفير الاحتياجات الاقتصادية والخدمية الأساسية التي يحتاجها المواطن، حيث أن انتماء المواطن وولائه لدولته مرهون بتحقيق هذه الاحتياجات، بالإضافة إلى أن المواطن يتطلع إلى تلك الوعود التي إن لم يتحقق الكثير منها تخلق أزمة ثقة سياسية؛ لأنه لا ينظر برؤية إيجابية مستقبلية طويلة الأمد، بل يتطلع برؤية تحقق إشباع حاجاته ورغباته الضرورية في أقرب وقت ممكن.

ويعتبر من أهم عوامل تآكل الثقة السياسية استمرار انعدام المساءلة داخل الحكومة، وضعف قدرتها على مواجهة الكوارث، وبطء استجابتها وكفاءتها. فانخفاض الثقة مؤشر على انخفاض مستويات الشرعية في المؤسسات السياسية. وبطبيعة الحال، تختلف أسباب تآكل الثقة السياسية باختلاف النظام السياسي والظروف السياسية من دولة إلى أخرى، إلا أنه من الممكن أن تكون هناك أسباب مشتركة، ومنها الفوضى الحزبية والصراعات السياسية بين الكتل والأحزاب التي تشارك في العملية السياسية. فقد تهدف هذه الصراعات إلى تعطيل عمل الحكومة وفشلها، مما يجعل المواطن يتذمر من السلطة الحاكمة صاحبة القرار، هذا إلى جانب ضعف السلطة التشريعية أمام السلطة التنفيذية، الأمر الذي يجعل البرلمان لا يمثل الوجه الحقيقي للشعب، ويساعد على اتساع الفجوة بين المواطن والمؤسسة السياسية، وتكريس أزمة الثقة السياسية بين الشعب والحكومة. إضافةً إلى ذلك تعتبر عوامل أخرى؛ كعدم قيام الحكومة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بتحقيق وتنفيذ احتياجات المواطنين، وغياب إستقلالية القضاء، وزيادة نفوذ الأجهزة الأمنية والبوليسية، وتفشي الفساد السياسي، تعتبر من أهم الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى انخفاض وتآكل الثقة السياسية.

كما ترتبط الثقة السياسية بالأداء الاقتصادي مباشرة، وبالتالي بالوضع الاقتصادي للمواطنين، فعادة ما تزداد مستويات الثقة السياسية بين المواطنين ذي الدخول المرتفعة مقارنة بالفقراء، كما أن اتساع حدود الطبقة الوسطى في المجتمعات دليل على وجود معدلات مرتفعة من الثقة السياسية، بالإضافة إلى تماسك وتجانس بنية المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسكانية. وفي هذا الإطار تتوقف مستويات الثقة على العديد من العوامل الديمجرافية، ويأتي على راسها الفئات العمرية، ومستوى التعليم، والإقامة، والنوع، حيث لوحظ أن الأناث أقل مشاركة مقارنةً بالذكور، وترتفع نسبة المشاركة السياسية في المستويات التعليمية المرتفعة مقارنةً بالمستويات التعليمية المنخفضة. إلى جانب الوضع الاقتصادي ومستوى الدخل، حيث تتراجع مستويات الثقة السياسية بين الأقل ثراء، والعاطلين عن العمل، حيث ينمو شعور لدى المواطنين في المناطق الفقيرة بتقصير المؤسسات والسلطات وانهم لا يتلقون نصيبهم العادل من الثروة أو القوة، وبالتالي تظهر انتقادات لاذعة تجاه النظام السياسي، وكذلك الأمر بين المواطنين الذين يعيشون في المناطق الريفية والعشوائيات(٦٥). ومن هنا، توجد علاقة طردية بين ارتفاع الدخل وبين المشاركة السياسية، كما يلاحظ وجود علاقة طردية قوية بين متغير الوضع الاقتصادي للمواطنين وتقييم المواطنين لأداء الحكومة، فكلما تحسن الوضع الاقتصادي للمواطنين تحسن تقييمهم لأداء الحكومة(٦٦).

وعلى صعيد معرفة شروط وعوامل بناء الثقة السياسية، اشار بحوث علم السياسية إلى خمسة عوامل تؤسس للثقة السياسية من المنظورين الاجتماعي الثقافي والسياسي الاقتصادي، وهي: العامل الاقتصادي، والذي يتمثل في تأثير الأداء الحكومي في القطاع الاقتصادي والمالي على درجة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثقة المواطن، والعامل السياسي، الذي يتجلى في التقييم الشعبي للسياسات الحكومية التي تتعلق بالشأن السياسي لاسيما في مجال الأطر التشريعية والقانونية أو ما يتعلق بالإصلاحات السياسية. والعامل الثالث البادي في الرافد الاجتماعي، الذي يعتمد بدرجة أساسية على طبيعة ومدى اتساع منظومة التفاعلات الاجتماعية لمواطني الدولة، ومدى إطلاق حرياتهم في المشاركة في منظمات المجتمع المدني وتعدد وتنوع مجالاته واهتماماته، والعامل الرابع وهو العامل المعرفي، الذي بفضله يمكن التمييز ما يقوم به المواطن صاحب المعرفة من تقييم دقيق عن نظيره شحيح المعرفة، وهو عامل من خلاله يمكن أن نحدد أهم الحجج والأسس التي انطلق منها المواطن في تقييمه وتحديده لدرجة ثقته في الحكومة، فيما يتمثل العامل الخامس في العامل القيمي، الذي يركز على القيم والمثل العليا التي تشكل الركائز الأساسية للحكم على أي سلوك سواء كان اقتصادياً أو اجتماعياً، والذي يتفاعل بشكل غير مباشر مع العامل المعرفي، حيث أن العاملين يكملان بعضهما بعضا. فعلى سبيل المثال إذا تم إتاحة معلومات وبيانات معرفية وثقافية عن أمور تدعم البُعد القيمي، يعزز هذا من التوجهات والتقييمات الإيجابية تجاه هذه الأمور والعكس صحيح، حيث إذا توافرت جوانب معرفية تظهر جوانب سلبية تتعارض مع البُعد القيمي يؤدي ذلك إلى تراجع التقييمات والتوجهات الإيجابية لصالح التوجهات والمواقف السلبية.

وتعتبر الثقة السياسية وسيلة حاسمة لتقدير المواطنين لحكومتهم، حيث ترتبط بمجموعة متنوعة من السلوكيات السياسية مثل الامتثال للقانون، وتقديم الدعم للسياسة الداخلية، وتقدير المواطنين للإصلاحات الحكومية، وأداء المؤسسات الرئيسية. ذلك أن الثقة في الحكومة تؤثر على مشاركة المجتمع المدني. وإنطلاقاً من التعريف الذي اعتمده البحث للثقة السياسي، يمكن الإشارة إلى عدد من العوامل التي تساهم في بناء منظومة الثقة السياسية والتي تنقسم إلى مستويين: الأول، المستوى الكلي/ المؤسسي، الذي يشمل كل من أداء المؤسسات والسياسات العامة،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والثاني: المستوى الجزئي/الفردي، الذي يشير للنخبة السياسية من ناحية والمواطنين من ناحية اخرى، وفيما يلي بيانها:

١. المستوى الكلي:

- بيئة النظام السياسي: إن من اهم العوامل التي تساعد على ارتفاع مستويات الثقة السياسية تكمن في نوع النظام السياسي والتمييز بين الأنظمة البرلمانية والرئاسية، فقد اكد نوريس في دراسه له عام ١٩٩٩ ان الأنظمة البرلمانية تولد مستويات مرتفعة من الثقة السياسية، حيث تتواصل هذه الأنظمة مع جميع المؤسسات التي لديها مصلحة في عملية صنع السياسات مقارنة بالأنظمة الرئاسية.

وفي هذا السياق، اكد باحثو علم السياسة على ان الثقة السياسية امر هام للغاية لاستقرار اي نظام سياسي، كما ربط عديد منهم بين الثقة والديمقراطية، حيث اشاروا إلى ان الدول الديمقراطية تتمتع بمستوى عال من الثقة السياسية، الأمر الذي يصعب تحقيقه في النظم السلطوية، وان الأنظمة الديمقراطية الدستورية تعزز من الثقة السياسية من خلال الإجراءات والترتيبات المؤسسية مثل الانتخابات الدورية، والفصل بين السلطات، واستقلال القضاء، بينما النظم السلطوية لا تتمتع بالثقة السياسية لعدم اعطاء فرصة للمواطنين لمراقبة السلطات. كذلك فإن الثقة السياسية تتزايد في النظام السياسي الذي لديه القدرة على تعبئة القوى الاجتماعية الجديدة والجماعات السياسية في المنظومة السياسية. وبالتالي تتمتع الأنظمة الديمقراطية بهذه الخاصية مقارنة بالأنظمة السلطوية. ونذكر هنا دراسة لنوريس احد اهم باحثي الثقة السياسية، الذي درس اثر نوع الدولة وطبيعة النظام السياسي.

وفي هذا الإطار تؤكد العديد من ادبيات علم السياسة في مجال الثقة السياسية على ان الثقافة التقليدية التسلطية تؤثر بالسلب على معدلات الثقة السياسية، بالإضافة إلى الأداء المؤسسي ومدى الاستجابة لاحتياجات المواطنين. وان النظم الديمقراطية يكون فيها مستويات معيشة مرتفعة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وانتشار الرضا السعادة وهو ما يؤثر بالإيجاب على معدلات الثقة السياسية مقارنةً بالنظم السلطوية.

كما قد تكون الأطر القانونية عاملا محفزا لبناء الثقة السياسية أو العكس، ففي الدول التي تتمتع بأطر قانونية وتشريعية تلتزم بمنظومة الحقوق والحريات ترتفع فيها مستويات الثقة السياسية مقارنة بالدول التي يتسم فيها الأطر القانونية والتشريعية بالديكتاتورية والاستبداد، حيث قد تشكل الأطر القانونية والدستورية قيداً على نمو الثقة السياسية في الأحزاب أو قد تهدد بعض الأحزاب المبادئ الأساسية للجمهورية.

- تحقيق نجاحات في الأداء الحكومي: ويعتبر من أهم إجراءات بناء وتعزيز الثقة السياسية لاسيما فيما يتعلق بالمستوى الاقتصادي، حيث توجد علاقة طردية بين ثقة المواطنين وأداء الحكومة خاصةً في المجال الاقتصادي، فكلما ازداد الرخاء الاقتصادي للدولة كلما ازدادت الثقة السياسية للمواطنين فيها، وبالتالي يؤثر أداء الحكومة في المجال الاقتصادي على درجة رضاء المواطنين تجاه سياساتها الاقتصادية، والأمر الذي يترجمه المواطن في تصويته لصالح الحزب الحاكم أم ضده. كما أن تحسين الأداء الخدمي للحكومة، الذي يتمثل بتقديم الخدمات العامة للمواطنين، عامل هام في هذا الصدد.

- كفاءة الأداء الحكومي: وهو من الأسس التي تساعد على بناء الثقة السياسية، والذي يشير إلى ضرورة أن تكون الحكومة أكثر كفاءة في تقديم الخدمات الأساسية، حيث يعتبر تقديم الخدمات العامة وسيلة هامة وعموداً فقرياً لبناء الثقة السياسية، والذي يعتبر مطلباً أساسياً للمواطنين، وهو سلاح ذو حدين حيث أنه إذا تميز أداء الحكومة بالكفاءة سيعمق ثقة المواطن في هذه الحكومة بينما إذا اتسم أداء الحكومة بالضعف سيزيد ذلك من فجوة الثقة السياسية بين المواطن وحكومته. وفي هذا الإطار يجب الإشارة إلى أن من أهم العوامل المؤثرة على الثقة السياسية، هي:

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- الكفاءة: وتشمل المؤهلات والمعارف والمهارات اللازمة للحفاظ على الفعالية وزيادة الإنتاجية وارتفاع معدلات التنمية. وهي من اهم العوامل التي تؤثرعلى مصداقية الحكومة، وتقاس على مستويين: الأول مؤسسي، من خلال معرفة مدى التزام الحكومة بالمسؤولية العامة ومدى تعاملها مع المشاكل بطريقة فعالة؛ والثاني فردي، من خلال معرفة مدى كفاءة الساسة، ومدى تاهيل الفاعلين السياسيين للقيام بمهامهم.
- الاستجابة: وتشير إلى قدرة الحكومة على تحديد احتياجات المواطنين ومطالبهم وصياغة ذلك في صورة سياسات وقرارات وبرامج. وتؤدي الاستجابة السريعة والدقيقة للمطالب إلى رفع معدلات الثقة في حكومة الحزب. وتقاس الاستجابة من خلال عنصرين هما: السرعة، والدقة، اي هل تستجيب حكومة الحزب لمطالب المواطنين في فترة زمنية معقولة، وهل هي قادرة على تحديد احتياجات المواطنين بدقة.
- الإتساق: ويقصد به اتساق سياسات وإجراءات الحكومة وموظفي القطاع العام، حيث يؤثر ذلك على مستويات الثقة في الحكومة ومدى قدرتها على الحكم، وتتعزز مستويات الثقة مع توفير الجودة في الخدمات العامة. ويظهر اتساق سياسات الحكومة من خلال قيامها بتنفيذ السياسات بالشكل المخطط له سابقاً دون تناقض وتعارض.

- قيام الحكومة بالدور "التوجيهي": وذلك من خلال التوجه نحو السوق، والتحول نحو اللامركزية والتحول من السرية في عملية صنع القرار إلى الشفافية والمساءلة السياسية، فضلاً عن التحول من الأبوية البيروقراطية؛ لتمكين المجتمع المحلي وحفز المشاركة النشطة من جانب منظمات المجتمع المدني. وربط نتائج مخرجات العملية السياسية بعملية بناء الثقة السياسية في الحكومة من خلال خلق روابط قوية بين الاختصاصات والسياسات والاعتقاد بالثقة، مع توفير المعرفة والإتاحة المعلوماتية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- الالتزام بتنفيذ التعهدات وتجنب المخاطر: تتعزز الثقة السياسية في حالة التزام الحكومة بما تعهدت به، والالتزام باستمرارية التنفيذ والمتابعة، واتخاذ الإجراءات وتغيير السلبيات، كما يُعد تجنب المخاطر من أهم الفرص التي يجب على الحكومة استغلالها لبناء الثقة السياسية، حيث تستطيع الحكومة من خلال إدراكها المبكر لهذه المخاطر، وقيامها بوضع خطط واستراتيجيات لمواجهة هذه المخاطر او الوقاية منها، ونجاحها في هذه الخطط أن تجذب ثقة المواطن فيها. حيث سيرصد المواطن هذه السياسات والخطط، ويقيِّم رد فعل الحكومة تجاه هذه المخاطر، ومع ظهور تأثيرات إيجابية لمعالجة لأزمة تتأسس الثقة السياسية.

- رصد تفضيلات المواطنين: حيث تعتمد أسس بناء الثقة على درجة التوافق بين تفضيلات العمل الجماعي، وضرورة أن ينصب اهتمام الحكومة على رصد وتلبية احتياجات المواطنين وتقييمهم للسياسات الحكومية من خلال خلق قنوات الاتصال المجتمعي، والعمل على إيجاد الحوار السياسي والاجتماعي بين النخبة الحاكمة والمواطنين.

- الاهتمام بتصورات المواطنين تجاه قدرة وفعالية الحكومة على حل المشكلات ومواجهة الأزمات، ويعتبر هذا من أهم الإجراءات التي تساهم في بناء الثقة السياسية، حيث يشعر المواطن بأهميته في عملية صنع القرار وبالتالي تكون الحكومة حريصة على تلبية احتياجاته من خلال مشاركته في اتخاذ القرارات.

- الشفافية والمصداقية: فلابد أن تحرص الحكومة على الشفافية والمصداقية أمام المواطنين، وأن تسعى لتفعيل وإرساء قواعد المساءلة، وأن يكون لديها حرص على حرية تداول وإتاحة المعلومات الإيجابية والسلبية من خلال وسائل الإعلام المختلفة كالبرامج الحوارية التليفزيونية، او الصحف والمجلات. بالإضافة إلى توفر مناخ شفافية الوصول للمعلومات حول الوظائف الحكومية، وتعتمد الشفافية على كمية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وكيفية المعلومات التي تقدمها الحكومة للمواطنين. وفي هذا الإطار تعتبر الحكومة الإلكترونية مسارا إلكترونيا لتعزيز الثقة. ويقاس هذا المؤشر من خلال توفر حق المشاركة المواطنين، ووجود مستوى أقل من الفساد، الذي يؤدي إلى إضفاء الشرعية على الحكومة، وهذا ما يعكس مستوى الانفتاح على الجمهور. ويتم قياس الانفتاح من خلال قياس وتقييم ما إذا كان المواطن يشعر بأن حكومة الحزب تبذل جهداً معقولا لتوفير المعلومات كافية للجمهور ووسائل الإعلام.

- السياسة البيروقراطية: وتشير إلى مستوى الصراع وكيفية استخدام السلطة بين أعضاء الحكومة لا سيما إذا كانت الحكومة ائتلافية مشكلة من عدة أحزاب سياسية، وتأثيرهم على الآخرين ومدى الالتزام بالمصالح العامة وطبيعة البيئة التنظيمية، اي هل هناك علاقات متوترة بين الساسة أو الفاعلين السياسيين سواء في الجهاز التنفيذي أو التشريعي، ومدى علاقاتهم بجماعات المصالح، وهل تدفعهم اجندة خاصة اما تحفزهم المصلحة العامة. وتزداد الثقة مع شعور المواطنين بأن النخب أو الفاعلين السياسيين يتبنون أجندة ومصالح عامة وينظرون بشكل إيجابي للحكومة التي تمتنع عن المحسوبية وتتجاهل المصالح الخاصة. وتقاس السياسة البيروقراطية من خلال الضغوط السياسية على العمليات الحكومية.

- الديمقراطية الداخلية: وتعزز شعور المواطن بفعالية وتمكين وبناء الثقة بالقيادة السياسية. كما انها تقلل من الصراع الطائفي، وتساعد في الوصول لحل سلمي للصراع من أجل تنظيم المصالح والقيم والعمل السياسي المناسب. وعلى النقيض من ذلك إذا تدهورت الديمقراطية، فإنها تعكس تآكل الفكر السياسي في التعايش بين جميع الفئات المجتمعية بصرف النظر عن الطيف الإيديولوجي. وتساعد الديمقراطية على ترميم واستعادة الثقة السياسية، حيث تؤدي إلى سيادة الحقوق السياسية والمدنية. فلتعزيز مستويات الثقة السياسية في المنظومة السياسية يجب احترام منظومة الحريات والسماح بالرأي والتعبير والعمل على التحديث

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

السياسي وهو عملية تحويل السلطة ماقبل الحداثة التي تقوم على اساس الانتماء الطبقي الأبوي إلى السلطة في مرحلة ما بعد التقليدية، التي تعتمد على إجراء انتخابات قادرة على توسيع الهياكل السياسية للمشاركة الجماعية وحل النزاعات لتحقيق الأهداف المجتمعية(٦٧). ومن هنا فإن التاريخ الديمقراطي للأمم مهم لشرح مستوى الثقة على المستوى الكلي والفردي.

- بعث الحركة السياسية والحراك السياسي بين القوى السياسية: وذلك من خلال تمكينها من المشاركة في صنع السياسات، وان تعمل الحكومة على الاستثمار في الوقاية من المشاكل بدلاً من الإنفاق على حل المشاكل بعد وقوعها.

- الحفاظ على التعددية السياسية: من خلال ضمان إجراء انتخابات عادلة ومشروعة، وتحقيق التوازنات بين السلطات، وحماية حقوق الأقليات والفئات المحرومة، بالإضافة إلى حماية السلع العامة.

٢- المستوى الجزئي:

ويمكن تمثله في عاملين أساسيين، أولهما استقامة الفاعلين السياسيين من النخب، وتفعيل مشاركة المواطنين:

- استقامة النخب السياسية:

إن الثقة السياسية تتوقف على شخصية القيادات السياسية، الأمر الذي يشير إلى ان الناخب يقرر التصويت بناءً على الخصائص والسمات الشخصية للمرشحين ومدى تمتعهم بالقيادة الكارزمية، وطريقة حديثهم، وليس بناءً على تقييم البرنامج الانتخابي للمرشح، أو أيديولوجيته السياسية، أو أهداف الحزب الذي يمثله، أو بناءً على مدى تمثيله لمصالح المواطنين. كما ان فساد النخبة يعتبر من اهم العوامل التي تؤدي إلى فقدان الثقة السياسية، لاسيما القضايا المتعلقة بالفساد المالي والأخلاقي،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فعلى سبيل المثال اثرت فضيحت واترِ جيت على الثقة في المنظومة السياسية في امريكا. وبالتالي يُعد تركيز النخب السياسية على المصلحة العامة وتجنب المصالح الشخصية والإستقامة المالية والأخلاقية لها من اهم عوامل بناء الثقة في المنطومة السياسية مع توفير آليه للمواطنين للمحاسبة والمراقبة. ومن هنا فإن المعايير الأخلاقية والمهنية للمسئولين، سواء السياسيين أو الموظفين العموميين، تؤثر على ثقة الجمهور التي تميل للانخفاض في حالات ارتكاب جرائم الفساد وخيانة الأمانة.

- تفعيل المشاركة السياسية من جانب المواطنين، لاسيما في الانتخابات الجوهرية لأي نظام سياسي التي تتمثل في الانتخابات البرلمانية والرئاسية، بالإضافة إلى دور الأحزاب السياسية، والمواقف التحزبية، وتعزيز المشاركة الشعبية في عملية صنع السياسات، وتعزيز التماسك بين المؤسسات المحلية، وممارسة الحكم المتسم بالشفافية والمساءلة والكفاءة. مع العمل على تأسيس الحكم الصالح بما في ذلك الإدارة العامة والخدمة المدنية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان وإمكانية اللجوء إلى القضاء. كما تُعد ثقافةالاستماع الفعال من قبل القيادات السياسية آلية لنمو إجراءات الثقة والتواصل بين القيادات السياسية لاسيما في المجتمعات المنقسمة(٦٨).

- المنظومة القيمية والمعرفية للمواطن: تلعب المعرفة السياسية والقيم التي تترسخ لدى المواطن دوراً هاماً في تقييم اداء النظام السياسي او احد مكوناته، وكلما توافرت المعرفة السياسية للمواطن كلما كان أكثر قدرة على تصور وتوقع الأداء وبالتالي القدرة على تحديد مستوى ثقته بالعملية السياسية سواء على مستوى الأداء المؤسسي والسياسات او على مستوى النخب السياسية وسلوكياتها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

خاتمة

إن اختلاف وتعدد وتنوع القيم والسلوكيات التي ركز عليها الباحثون في تعريف مفهوم الثقة السياسية، لا يغني عن القول بانهم الباحثين اتفقوا على بعض النقاط الهامة التي يتميز به مفهوم الثقة السياسية، يمكن إجمالها في أن الثقة[٦٩]:

١- اعتقاد تجاه أفعال الآخرين في المستقبل.
٢- تحمل نوع من المخاطرة: أي أن الثقة في الآخر سواء كان فرد أو مؤسسة يحمل نوع من المخاطرة نتيجة عدم اليقين حول النتائج النهائية.
٣- شعور: أي شعور المواطن بأن الآخر جديد بالثقة وتقلل من الشكوك في الآخر.
٤- تقييم: أي تقييم الآخر ومدى اتساق نتائج تصرفاته مع ما إلتزام به.
٥- مفهوم علائقي.

فالثقة السياسية تشير إلى افتراض المواطنين بأن النظام السياسي أو احد مكوناته يعمل ما يجب القيام به وبالطريقة الصحيحة التي من المفترض القيام بها، وانها الدرجة التي يتوقعها المواطنون في الحكومة من تحسين مخرجاتها بشكل يتناسب-مع تفضيلاتهم، وبالتالي تتكون الثقة السياسية من مكونين على الأقل، يعرف الأول بتوقع أو تصور الأداء، ويتمثل الثاني في تصورات اخلاقياته. لذا تشير الثقة السياسية إلى تصورات المواطنين تجاه الأداء المؤسسي وتوقعاتهم لكيفية تأدية هذه الأداء، وبالتالي تقاس الثقة السياسية من خلال قسمة تصورات الأداء على توقعات الأداء، وتكون توقعات المواطنين مرتفعة مع الوعود المتزايدة من جانب السياسيين ويؤدي ذلك إلى أن اداء الأحزاب لا يرق لمستوى توقعاتهم، ونادراً ما يكون الأداء قريبا إلى توقعات المواطنين، ومن المستحيل الحفاظ على مستويات مرتفعة من الثقة السياسية.

ومن هنا نجد أن تعريف الثقة السياسية لا يشمل فقط عنصر التوقع من جانب المواطنين وإنما التصور الذي يأتي جانب الجهة التي يُدرس فيها مستوى الثقة، وبالتالي نجد أن الثقة هي دراسة العلاقة بين التوقع والأداء الفعلي. وبناءً عليه، يشير مفهوم الثقة السياسية إلى احتمالية قيام النظام السياسي أو أحد مكوناته بعدد من المخرجات (سياسات وقرارات) سواء كانت سياسية أو اقتصادية، وذلك بشكل يتوافق مع توقعات المواطنين.

وتعتبر صحة قرارات المسؤلين والقادة السياسيين المنتخبين، وتقيمات أداء المؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى دور الإعلام من اهم اسس بناء الثقة السياسية، حيث تعتبر الثقة السياسية مجموعة الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى نمو أو عدم نمو الثقة تجاه الحكومة، كما تعتبر الثقة السياسية إنعكاساً للنشاط المدني والإتجاهات السائدة في المجتمع نحو الثقة الاجتماعية المستمدة من الحياة المدنية. وتتطلب مسالة بناء الثقة السياسية أن تملك الحكومة رؤى وتصورات لكيفية معالجة قضايا المجتمع، وذلك بمصداقية في تنفيذ برامجها السياسية والخدمية، وتقليل حالة الإحتقان السياسي بين الحكومة والقوى السياسية المتنافسة داخل النظام السياسي للدولة. كما يتطلب الأمر إيجاد آليات فعالة تعمل على تقوية الثقة بين طرفي العملية السياسية.

ومن الضروري أن تعمل الحكومة على خلق نمط جديد للعلاقة بينها وبين المواطن جوهره والحالة هذه- تعزيز الثقة المتبادلة بين الطرفين- وتستطيع الحكومة تعزيز الثقة السياسية من خلال تعزيز قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية، والسعي الدءوب إلى تلبية احتياجات المواطنين، ودعم اللامركزية والحكم المحلى، إلى جانب تفعيل المشاركة الشعبية فى الانتخابات المحلية والنيابية، وتوفير المناخ المواتي لخلق حراك سياسي بين القوى السياسية المختلفة، وتوكيد الشفافية والمصداقية في سياساتها العامة، وإرساء قواعد المساءلة في كافة المجالات وعلى جميع المستويات، إلى جانب إصلاح الجهاز البيروقراطى وتطوير المؤسسات الديمقراطية للدولة مثل الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كما تتطلب عملية بناء الثقة السياسية في الحكومة تعزيز الشراكة مع المجتمع المدنى والقطاع الخاص حتى تتمكن الحكومة من تقديم الخدمات العامة للمواطنين بجودة وبكفاءة عالية، والتي تعتبر خطوة جوهرية في بناء منظومة الثقة السياسية، كما يجب الاهتمام بتطوير المنظومة التعليمية، حيث يعتبر التعليم من اهم آليات بناء الثقة السياسية، والذي يعمل على غرس قيم احترام الآخر والتفاهم وتيسير الحوار والتعبير عن الراى.

ونستطيع تفعيل هذه الآليات ومراقبة مستوى الثقة السياسية من خلال خلق مراكز لاستطلاع الراي العام في كل محافظة على حد حتى يتثنى لصانع القرار المحلي – في ظل تطبيق اللامركزية- أن يقف على تفضيلات المواطنين بشكل أكثر وضوحاً، إلى جانب مراعاة طبيعة كل محافظة، وأن تكون مراكز استطلاع الراي حيادياً بعيداً عن الجهات الحكومية حتي لا يتشكك في مصداقية نتائجها، وضرورة أن يتم ذلك بشكل دوري حتي تمكن صانع القرار من إيجاد خريطة زمنية لمستويات الثقة السياسية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المراجع والهوامش

[1]) للمزيد من المعرفة حول مفهوم الثقة السياسية في العلوم المختلفة، انظر: وفاء على على داود، الثقة السياسية بين المواطن والحكومة وتداعيات قيام الثورات، الإسكندرية، مؤسسة الوفاء القانونية،٢٠١٤، ص. ص ٤٦:٦٢.

[2]) Schoon, Ingrid, Determinants of political trust: a life time learning model, developmental psychology, Vol.47, No. 3, 2011, PP.614:631.

[3]) Frevert, Ute, Does Trust Have a history, Max Weber Lectures Series, 2009, PP.1:16.

[4]) Uslancer, Eric, Social and political trust, Gianpietro Mazzoleni, Kevin Barnhurst, Ken'ichi Ikeda, and Hartmut Wessler, (eds.), International Encyclopedia of Political Communication (Wiley),-,PP.1:8.

[5]) Miller, Arthur, Political issues and trust in government: 1964-1970, The American political science Review, Vol.68, Issue 1, 1974, PP. 951:972.

[6]) Citrin, Jack, Comment: the political relevance of trust in government, The American political science Review, Vol.68, Issue 1, 1974, PP. 973: 988.

7) Arnott, David, Research on trust: A bibliography and brief bibliometric analysis of the special issue Submissions, European Journal of Marketing, Vol.41, 2007, PP.1203:1240.

8) Plato, The republic, Cambridge, Cambridge University Press, 2000, PP.1:72.

[9]) المعجم العربي الأساسي للناطقين بالعربية ومتعلميها، لارس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، -، ١٩٨٩، ص. ص ١٢٨٨-١٢٨٩.

[10]) الياس انطون الياس؛ ادوارد الياس، قاموس الياس العصري انجليزي عربي، القاهرة، دار العالم العربي، الطبعة الثانية والعشرين، -.

[11]) موسوعة السياسة الجزء الأول من ا إلى ث، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثالثة، ١٩٩٠، ص ٨٤٦.

[12]) احمد عطية الله، القاموس السياسي، القاهرة، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، يناير ١٩٦٨، ص ٣٥٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

13) Resnik, David, Scientific research and the public trust, ethics, vol.17, 2011, PP.399:409.

١٤) ان كلمة العامة تأتي من أصل لاتيني Publicus وتعني مع الناس او بهم، ووفقاً لقاموس Webster فإن كلمة العامة تعني على الأقل ١٦ معنى مختلفا، وان واحدا من أكثر المعاني الشائعة للكلمة هي السكان Populations والكل Whole والمجتمع Society، ويقصد العلماء والباحثون بمصطلح الثقة العامة او ثقة الجمهور الثقة المجتمعية تجاه السياسات العامة والقرارات السياسية.

١٥) يعتبر بوتنام أول من استخدم مصطلح الثقة العامة/ ثقة الجمهور public trust، إلا ان المصطلح كان أكثر انتشارا في المجالات القانونية، تحت مسمى مذهب الثقة العامة public trust doctrine، وتُعرف بالقانون العام الذي يحمي مصادر الطبيعة من صاحب السيادة ومن اجل الأجيال القادمة، وتم التفرقة بين الثقة العامة public trust والثقة الخاصة private trust القائمة على العلاقات الائتمانية بين اثنين او أكثر. وللمزيد انظر:

- Lords, Courtney, Protection of Public Trust Assets: Trustees, Duty of Loyalty in the Context of Modern American Politics, J. Envtl Law and Litigation, Vol.23, No.519, 2008, PP.520:540.

١٦) في هذا الإطار فرق Newton وZmerli بين الثقة trust والتي يراد بها الثقة بين الأفراد - مفرقاً بين المجال العام والخاص- والثقة confidence التي تشير إلى الثقة في المؤسسات السياسية ويراد بها شعور الأفراد تجاه عمل المؤسسات وحكم المواطن على قدرة المؤسسات ومدى مصداقيتها في تنفيذ التزاماتها، وبالتالي تكون الثقة في المؤسسات السياسية بمثابة إعلان المواطن عن الوثوق فيها.

17) Rifa, Roser, Changes in trust in the parliament and the political parties at the individual level in a context of crisis: evidence from a panel survey in Spain (2010-12), University of Autonan de Barcelona,-,PP.1:40.

18) McKnight, Harrison, Trust and Distrust Definitions: One Bite at a Time, R. Falcone, M. Singh, and Y.-H. Tan (Eds.),Verlag Berlin Heidelberg, Trust in Cyber-societies, PP. 27:54, 2001, PP.20:59.

19) Abramson, Paul, On the Meaning of Political Trust: New Evidence from Items Introduced in 1978, American Journal of Political Science, Vol.25, No. 2, 1981, PP.297-307.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

20) Buechner, Jeff, Trust and multi-agent system: approaching the diffuse, default model of trust to experiment involving artificial agents, Ethics, 2010, PP. 1:15.

21) Giddens, Anthony, The Consequences of Modernity, Polity Press, 1990, PP.79:83.

٢٢) تختلف الثقة Trustعن الإيمان Faith لأن الثقة تعتمد على دليل وهو سمعة الآخر وجدارته بالثقة Trustworthiness ومدى ادائه وفعاليته كما أن الجدارة بالثقة سمعة تكتسب قد يتم تعززها او فقدانها، بينما الإيمان يقوم على الاعتقاداتBeliefs وليس الدليل.

23) Almond, Gabriel, and Verba, Sidney, The Civic Culture, Political Attitudes and Democracy in Five Nations. Newbury Park: Sage, 1963, PP. 30:145.

24)Luhmann, Niklas, Familiarity, Confidence, Trust: Problems and Alternatives, Diego Gambetta (ed.) Trust: Making and Breaking Cooperative Relations, electronic edition, Department of Sociology, University of Oxford, -, chapter 6, pp. 94:107.

25) Miller, Arthur, Political issues and trust in government: 1964-1970, Op.Cit., PP.951:972.

26) Rehman, Shakaib, et al,What to wear today? Effect of doctor's attire on the trust and confidence of Patients, The American Journal of Medicine, Vol.118, 2005, PP. 1279:1286.

27) Bianco,William, Trust Representatives and Constituents, Germay, Ann Arbor: University of Michigan Press, 1994, PP.57:124.

28) Gambetta, Diego, Can we trust trust?, D. Gambetta (Ed.), Trust: Making and breaking cooperative Relation, New York, Oxford: Basil Blackwell, 1988a, PP. 213:237.

29) Tchodyakov, Dmitry, Trust as a process: a three dimensions approach, Sociology, vol.4, No.1, 2007, PP.1:18.

30) Coleman, James, Social Capital in the Creation of Human Capital, the American Journal of Sociology, Vol. 94, 1988, pp. S95:S120.

31) Dalton, Russell, The Social Transformation of Trust in Government, International Review of Sociology, Vol. 15, No. 1, March 2005, PP. 133:154.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

32) Gilley, Bruce, The meaning and measure of state legitimacy: Results for 72 countries, European Journal of Political Research, No.45, 2006, P. 499.

33)Andre, Ste´fanie, Does Trust Mean the Same for Migrants and Natives? Testing Measurement Models of Political Trust with Multi-group Confirmatory Factor Analysis, Springer Science and Business Media Dordrecht, 14 January 2013, PP. 1:20.

34) Citrin, Jack, Presidential Leadership and the Resurgence of Trust in Government, British Journal of Political Science, Vol. 16, No. 4, Oct., 1986, pp. 431:453.

35) Anderson, Christopher, Parties, Party Systems, and Satisfaction with Democratic Performance in the New Europe, Political Studies, XLVI, 1998, PP. 572:588.

36) ———, Political Institutions and Satisfaction with Democracy: A Cross-National Analysis of Consensus and Majoritarian Systems, American Political Science Review, 1997, Vol.91, No.1, PP.66:81.

٣٧) هناك جادل كبير بين باحثي العلوم السياسية حول طبيعة العلاقة بين الثقة السياسية والديمقراطية، فالبعض يُعرف الثقة على انها الديمقراطية والبعض الآخر يرئى الثقة احد الركائز الأساسية للديمقراطية وانه لا ديمقراطية دون وجود الثقة السياسية.

38) Schyns, Peggy, Political Distrust and Social Capital in Europe and the USA, Springer Science Business Media, 16 April 2009,PP.1:23.

39)martin, Seymour, The decline of confidence in American institutions, political science quarterly, Vol. 98, N. 3, 1983, PP. 1:37.

40) Marien, Sofie, Does political trust matter? An empirical investigation into the relation between political trust and support for law compliance', European Journal of Political Research,-, PP.1:4.

41) Bourdieu, Pierre, The Forms of Capital, Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education, J. G. Richardson (ed.), New York: Greenwood, 1986, PP.67:183.

42) Rothstain, Bo, How political institutions create and destroy social capital: in institutional theory of generalized trust, Paper prepared for the 98 th meeting of the American political science association, Boston, September 2002, PP.1:39.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

43) Putnam, Robert, Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy, US, Princeton University Press, 1993, PP. 3:15.

44) Sturgis, Patrick, and el, A Genetic Basis for Social Trust?, Springer Science Business Media, 8 December 2009, PP. 205:230.

45) Morgner, Christian, Trust and Confidence: History, Theory and Socio-Political Implications, Springer science business media, 10 July 2013, PP. 1:24.

46) Hobbes, Thomas, The elements of law natural and politics, UK, Cambridge University Press, 1928, PP. 158:189.

47) Mason, David, The informed citizens more trusting, transparency of performance data and trust toward a British police force, Springer: Science and Business media, 2013, PP.1:21.

48) Easton, David, A Re-Assessment of the Concept of Political Support, British Journal of Political Science, Vol. 5, No. 4 (Oct., 1975), pp. 435-457.

49) Dalton, Russell, Political support in advanced industrial democracies, -.

50) Avery, James, Race, Partisanship, and Political Trust Following Bush versus Gore, Springer Science and Business Media, 28 November 2006, PP.1:16.

51)Dalton, Russell, Democratic Challenges, Democratic Choices: The Erosion of Political Support in Advanced Industrial Democracies, New York: Oxford University Press, 2004, PP.57:128.

52)Newton, K. Ånd P., Norris, Confidence in public institutions: faith, culture or Performance?, Paper for presentation at the Annual Meeting of the American Political Science Association, 1999, P.18.

53) W., Gabriel, Political Efficacy and Trust, J.W. van Deth and E. Scarbrough (Ed.), The Impact of Values. Oxford: Oxford University Press,1995, p.p. 357:390.

54) Voortman, Henrieke, Political Trust; a Matter of Personality Factors or Satisfaction with Government Performance? A study on the influence of personality traits, moods and satisfaction with government performance on political trust, Master Public Administration, University Twente, 2009,PP: 1:22.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

55) Bouckaert, Geert, Comparing measures of citizen trust and user satisfaction as indicators of good governance: difficulties in linking trust and satisfaction indicators, International Review of Administrative Sciences, 69,3, 2003,P.333.

56) Hartog, Deanne, The Impact of Leader behaviour on trust in management and co-workers, Journal of Industrial Psychology, No.28, Vol. (4), 2002, PP: 29:34.

57) Lewicki,Roy, Trust in Relationships, Conflict Cooperation and Justice, the work of Morton Deutsch, Barbara B. Bunker, Jeffrey Z. Rubin (eds.),-. P.23.

58)Bass, Bernard, Two Decades of Research and Development in Transformational Leadership, EEuropean Journal of Work and Organizational Psychology, Vol.8, No. 1, 1999, PP.9:32.

59)Bierhoff, Hans-Werner, The Social Psychology of Trust with Applications in the Internet, Analyse, 2004,PP. 48:62.

60) Taniguchi, Hiromi, The effects social trust and institutional trust on formal volunteering and charitable giving in Japan, International society for third sector research, 2012, PP. 1:26.

61) Tan, Soo, Generalized rust and trusting in transition in Confucian Asia, Springer, 2010, PP. 357:377.

62) Tchodyakov, Dmitry, Trust as a process: a three dimensions approach, Sociology, vol.4, No.1, 2007, P10.

63) Braun, Daniela, Trends in political trust in new European Democracies: decline or increase – implications for established democracies, Innovative Democracy , Working Paper Series, Vol. 1, No.2, 2012, P.5.

64) Norris, P. ,Critical Citizens: Global Support for Democratic Government, Oxford University Press, 1999, P.67.

٦٥) محمد احمد على عدوي، العشوائيات والأمن القومي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٢٦٥.

66) Ola, Listhaug, Trust in Political Institutions: The Nordic Countries Compared with Europe, Paper prepared for the Norwegian Political Science Meeting, Trondheim, January 3-5, 2007, PP.1-24.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

67) Criddle, Byron, Parties and Party Systems, Roland Axtmann (ed). Understanding Democratic Politics: An Introduction, London: Sage Publications, 2003, PP.33:56.

68) Thomas, Meyer, Political Parties, Citizen Initiatives and Political Communication in Democratic Politics, Unpublished paper, 200, PP. 22 :43.

69) Arancibia, Carolina, Political trust in Latin America, Ph.D. thesis, University of Michigan, 2008, PP.1:18.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner